الأمانة العامة لمجلس الوزراء

تقرير الأداء السنوي للعام 2022م

مكتب الأمين العام

15 شباط 2023

دولـــة فلسطـــــين
مجلس الوزراء

الأمانة العامة

تقرير الأداء السنوي للأمانة العامة لمجلس الوزراء للعام 2022م.

للتواصل والإستفسار يرجى الإتصال على الرقم: 02-2969770 أو فاكس رقم: 02-2950979

أو على البريد الإلكتروني: Diwan@pmo.gov.ps

جميع الحقوق محفوظة للأمانة العامة لمجلس الوزراء 2022©، الماصيون – رام الله – فلسطين.

الفهرس

كلمة أمين عام مجلس الوزراء 4
الملخص التنفيذي 6
إضاءات تلخص أداء الأمانة العامة خلال العام 2022م 16
المحور الأول: دعم ومساندة مجلس الوزراء للقيام بالمهام الملقاة على عاتقه رئيساً وأعضاءً 16
أولاً: أعمال شؤون مجلس الوزراء ومتابعة تنفيذ القرارات واللجان الحكومية 16
ثانياً: الدعم والمساندة القانونية لمجلس الوزراء 24
ثالثاً: التخطيط والاستراتيجيات ومواءمة ودعم العمليات 28
رابعاً: العلاقات العامة والإعلام 32
المحور الثاني: إدارة الجودة والارتقاء بالخدمات الحكومية 34
المحور الثالث: صون الحريات وتعزيز الشفافية وتعزيز دور المرأة 38
أولاً: مجال الشكاوى الحكومية 38
ثانياً: تعزيز التواصل مع المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين 39
ثالثاً: تعزيز دور المرأة 41
المحور الرابع: تعزيز البنية الإدارية والتكنولوجية 42
أولاً: الشؤون الإدارية والمالية 43
ثانياً: التدريب والتطوير 44
ثالثاً: الرقابة الإدارية والمالية 44
رابعاً: تكنولوجيا المعلومات 45

كلمة أمين عام مجلس الوزراء

يسرني أن أضع بين أيديكم تقرير أداء الأمانة العامة لمجلس الوزراء للعام 2022م، والذي يوضح أهم تدخلات الأمانة العامة لمجلس الوزراء، والأعمال التي قامت بها، والإنجازات التي حققتها، استناداً إلى أولويات وتوجهات عمل الحكومة الثامنة عشرة، حيث أعدت الأمانة العامة خطة عملها التنفيذية للعام 2022م، وبتنسيق تام بين كافة إداراتها ووحداتها، وتضمنت الخطة محاور رئيسة وأنشطة واضحة مرتبطة بفترات زمنية محددة للتنفيذ، وتكاليف مالية مخططة، ومؤشرات أداء ومستهدفات لقياس مدى تحقيق الأهداف.

بتوجيه ومساندة دولة رئيس الوزراء حافظت الأمانة العامة على التميز في تهيئة البيئة المُمكنة لمجلس الوزراء في تأدية مهامه، ومساندته من النواحي التنفيذية والإدارية والقانونية والتكنولوجية، وتابعت بشكل حثيث مع المؤسسات الحكومية النهوض بمنظومة الخدمات الحكومية الالكترونية وإطلاقها والمصادقة على المسودة الرابعة للقانون المتعلق بها. كما تمت إدارة الوثائق والكتب والرسائل لتدخل حيز التنفيذ والمتابعة والحفظ بشكل فعال، حيث بلغ عدد الكتب المُعَدة والصادرة من الأمانة العامة (3653)، وعدد الكتب الواردة إلى الأمانة العامة (6462)، وعدد الكتب المُعَدة والصادرة إلى دولة رئيس الوزراء (252). وتم إنجاز المرحلة الأولى والثانية من قياس رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية المقدمة من الدوائر الحكومية في الضفة الغربية. وفي السياق، تم تقييم أداء الأمانة العامة من وجهة نظر الوزراء والدوائر الحكومية، حيث بلغت نسبة الرضا العام للوزراء 88%، ونسبة الرضا العام لوحدات شؤون مجلس الوزراء في الدوائر الحكومية 90%.

كما تم تنفيذ استبيان لقياس الرضا الوظيفي لموظفي الأمانة العامة، وإعداد تقرير بالنتائج، حيث بلغت نسبة الرضا (83%)، إذ تم قياس 4 محاور رئيسية: العمل الفردي، العمل ضمن الفريق، بيئة العمل، والعلاقة مع المسؤول المباشر.

وعلى الصعيد الداخلي للأمانة العامة كان التركيز على بناء بنية مؤسسية متينة، حيث تمت المصادقة على هيكلها التنظيمي الجديد والبدء بعملية التسكين، وبناء إجراءات عمل الأمانة العامة، وتم تطوير وأتمتة العديد من الأعمال وتحديث مجموعة من الأنظمة الإلكترونية، واستكمال متطلبات الحصول على شهادة ISO 9001:2015 من خلال تنفيذ التدقيق الداخلي على أعمال الأمانة العامة، والتحضير لتنفيذ التدقيق الخارجي، وتم تطوير قدرات الموظفين في عدة مجالات، وتطبيق نظام المكافآت المصادق عليه من قبل مجلس الوزراء بشكل صحيح. والجدير بالذكر أنه بطلب من الأمانة العامة قام ديوان الرقابة الإدارية والمالية بالتدقيق الإداري والمالي لدينا بهدف تعزيز مبادئ الثقة والمصداقية والشفافية بالإجراءات المالية والإدارية، وتبين عدم وجود أي مخالفات تكسر القوانين أو الأنظمة السارية.

وبالإضافة إلى ذلك تم شراء قطعة الأرض المجاورة للأمانة العامة بقيمة 10 مليون و598 ألف شيكل، وامتلاك المبنى المستأجر من قبل الأمانة العامة بقيمة 5 مليون و75 ألف شيكل. كذلك تم بناء وتجهيز قاعة اجتماعات جديدة، وترشيد النفقات من خلال عدة تدخلات أهمها تركيب محطات تنقية، والبدء بمشروع تركيب خلايا شمسية، وتوزيع طابعات مركزية في المباني، واستملاك مبنى وتوفير إيجاره، حيث بلغت نسبة التوفير في النفقات التشغيلية 29% بقيمة مالية تقدر بـ 420.3 ألف شيكل سنوياً.

نجدد شكرنا وتقديرنا لموظفي الأمانة العامة لمجلس الوزراء في جميع الإدارات والوحدات على الجهود الكبيرة التي بذلوها، ونؤكد مواصلة التشبث بكل ما يبث الأمل وروح العطاء للتغلب معاً على التحديات خلال المرحلة القادمة بكل إصرار وعزيمة، وسنبذل المزيد من الجهود للارتقاء بمستوى الأداء الحكومي، ورفع كفاءة مؤسساتنا الوطنية وفاعليتها بما يعزز صمود المواطنين، ويكسبهم الثقة بالحكومة ومؤسسات الدولة.

د. أمجد غانم

أمين عام مجلس الوزراء

برامج الأمانة العامة

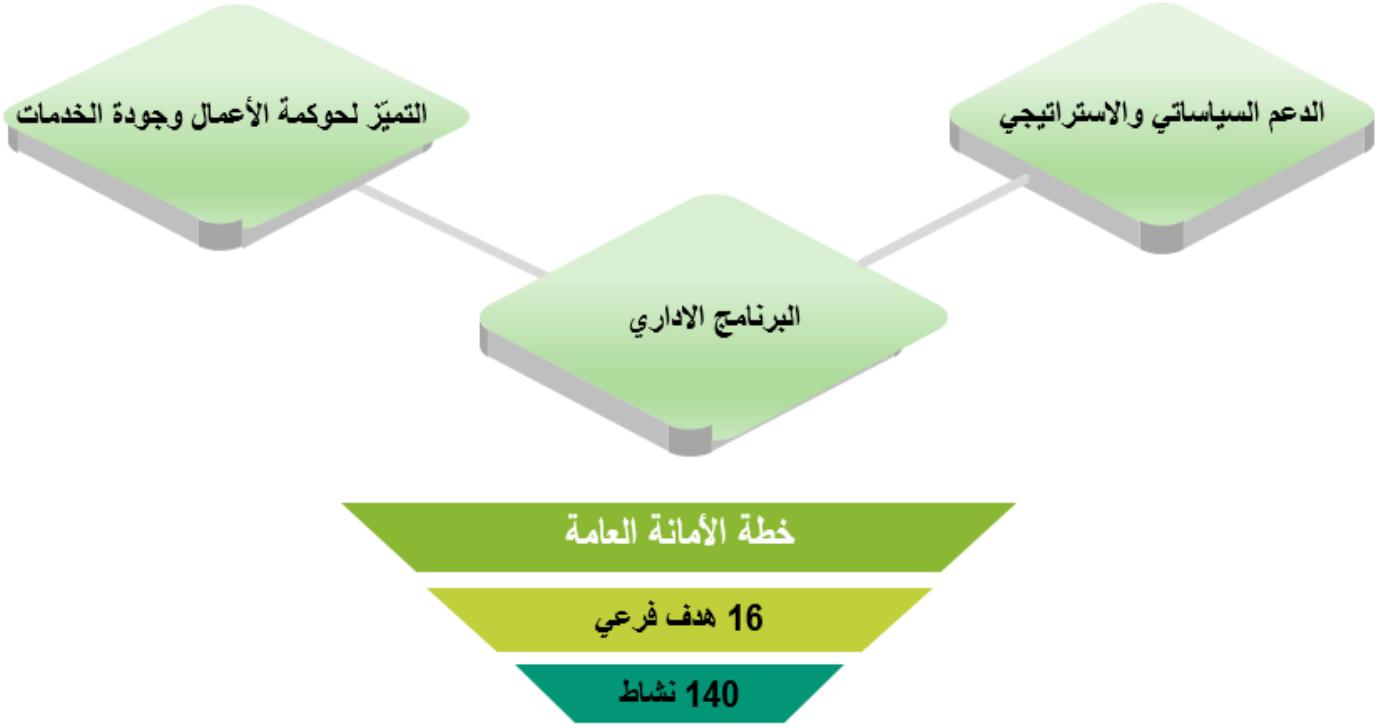

نسبة الانجاز %80

الملخص التنفيذي

أعدت الأمانة العامة لمجلس الوزراء خطتها التنفيذية للعام 2022م، المنسجمة مع الخطة المالية المعدة من قبل فريق التخطيط والموازنة، والتي اشتملت على ثلاثة برامج مالية هي: برنامج الدعم السياساتي والاستراتيجي، وبرنامج التميز لحوكمة الأعمال وجودة الخدمات، والبرنامج الإداري الذي يشمل التطوير المؤسسي، وبناء القدرات، وإعداد الهياكل التنظيمية، وقواعد البيانات، وبرامج الأتمتة الالكترونية ومشاريع تحسين المباني وغيرها، وبلغت التكلفة المالية المخططة لإنجاز الخطة من الموازنة العامة 2.39 مليون شيكل (عدا الرواتب)، بالإضافة إلى مليون دولار مخصصة للمشاريع التطويرية، وتضمنت الخطة مجموعة من الأهداف المحددة بأنشطة واضحة، وبمدد وجداول زمنية للتنفيذ، وبتكاليف مالية تقديرية، حيث شملت (16) هدفاً فرعياً، و(140) نشاطاً، تم قياسها بمؤشرات قياس محددة، وكانت النسبة العامة لتحقيق الأهداف خلال العام 2022م أكثر من 80%.

عقد جلسات مجلس الوزراء ومتابعة نتائجها من قرارات ولجان حكومية

قامت الأمانة العامة بالترتيب الكامل لـ (47) جلسة من جلسات مجلس الوزراء خلال العام 2022م، وتقديم كامل الدعم الفني واللوجستي والإداري لإنجاح عقد جلسات المجلس العادية والطارئة، سواءً في مقر مجلس الوزراء أو في المحافظات أو إلكترونياً، وتم تفعيل العمل من خلال البرنامج الإلكتروني للإدارة العامة لشؤون مجلس الوزراء الخاص بأعمال مجلس الوزراء وربطه مع الدوائر الحكومية، وزيادة عدد مستخدمي النظام الإلكتروني ليصبح (132) مستخدماً من موظفي الدوائر الحكومية.

وتقوم الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ القرارات الحكومية، فقد تمت متابعة تنفيذ (818) قراراً، وبلغت نسبة القرارات المنفذة من إجمالي عدد القرارات الكلي (47%)، ومتابعة تنفيذ التكليفات الصادرة، وعددها (814) تكليفاً تم تنفيذ (41%) منها، وتم تحليل وتصنيف القرارات والتكليفات وفقاً للبرنامج الحكومي، حسب المجالات التنموية، والمستويات الإدارية، ووفقاً لنوعها، ووفق الجهات المسؤولة، وصدر تقرير منفصل حول القرارات وفعالية تنفيذها.

كما وفرت الأمانة العامة الدعم للجان الحكومية للقيام بمهامها، وعقد جلساتها ورفع توصياتها لمجلس الوزراء لاتخاذ ما يلزم من قرارات بشأنها، فقد تمت متابعة أعمال (71) لجنة حكومية شكلت خلال عام 2022م، حيث تم تنسيق (369) اجتماعاً، وعرض توصيات (75) محضر اجتماع لجنة على مجلس الوزراء، ضمت هذه المحاضر (159) توصية، تمت المصادقة على (144) توصية بنسبة 90%، ومتابعة إنهاء (25) لجنة للمهام الموكلة لها، وإعداد تقارير اللجان الحكومية، وتفعيل استخدام النظام الإلكتروني المحدث للجان الحكومية بشكل أوسع.

توفير الدعم والمساندة القانونية لمجلس الوزراء

قامت الأمانة العامة بدراسة وتحديد الأولويات التشريعية بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية للعام 2022م، وبناءً على ذلك تم تحديث خطة التشريعات الدورية ضمن جدول زمني لإنجاز التشريعات التي ترد إلى الأمانة العامة وعرضها على جلسة مجلس الوزراء، حيث تمت المصادقة على (31) نظاماً، ويجري العمل على إعداد (34) نظاماً مختلفاً، وبلغت القوانين المُنسبة لسيادة الرئيس (20) قانون صدر منها (10) قوانين، فيما يجري العمل على إعداد (16) قانوناً، هذا بالإضافة إلى صياغة القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء ورسائل التكليفات بشكل

أسبوعي، كما بلغ عدد المذكرات القانونية المعروضة على مجلس الوزراء (1331) مذكرة، بالإضافة إلى (146) مذكرة قانونية مقدمة لمعالي الأمين العام. وتمت معالجة (126) طلب متعلق بتنفيذ الأحكام القضائية النهائية القطعية، ومعالجة (283) من الدعاوى والقضايا المقامة على مؤسسات الدولة.

وفي إطار تقديم المساندة القانونية للدوائر الحكومية ولتحقيق مزيد من الشفافية مع الشركاء في إعداد وإصدار التشريعات، قامت الأمانة العامة باقتراح آلية جديدة للتشريعات القانونية بما يتماشى مع أولويات الحكومة بالتشاور مع كافة الجهات المعنية، وتم اعتماد هذا المقترح في مجلس الوزراء، وتقديم التدريب لكيفية استخدام النموذج الموحد لعدد من الموظفين القانونيين في الدوائر الحكومية.

تنفيذ الاستراتيجيات الحكومية والتقييم والمتابعة

أعدت الأمانة العامة خطط عمل النتائج (الخطة التنفيذية للحكومة) للعام 2022م، استناداً إلى إطار النتائج الاستراتيجي، حيث شملت الخطة التنفيذية للحكومة خطط تفصيلية لـ 26 قطاع وطني بالإضافة إلى خطط تنفيذية لبعض المؤسسات التي ليس لها استراتيجيات قطاعية. كما تم إعداد تقرير المتابعة السنوي 2021م لخطة التنمية الوطنية، وإعداد تقرير متابعة الخطة الوطنية (الرُبعين الأول والثاني والثالث) للعام 2022م، وإعداد تقرير المراجعة النصفي لخطة التنمية الوطنية، ومراجعة وتطوير منهجية التخطيط الاستراتيجي (2024-2029).

تعزيز الشراكة والتعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية

عقد أمين عام مجلس الوزراء العديد من اللقاءات مع أعضاء الحكومة، بالإضافة إلى الزيارات للمؤسسات الحكومية، واللقاءات مع رؤساء مؤسسات دولية مانحة وقناصل وسفراء، وأبرزها الاجتماع مع ممثلي البنك الدولي فيما يتعلق بأجندة الإصلاح الحكومية، ومشاركة الأمين العام في اجتماع الAHLC في بروكسل لعرض وثيقة الإصلاح الحكومية.

لدعم وإسناد الوزارات والمؤسسات لإنجاز مهامها، وتحقيق أهداف الحكومة بفعالية، قام الأمين العام وفريق الأمانة العامة بعقد سلسة من اللقاءات والجولات لعدد من المؤسسات الحكومية لمتابعة واستكمال تنفيذ واطلاق وتشغيل منظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية "حكومتي"، وعقد العديد من الاجتماعات المتعلقة بعمل المنظومة مع كل من الشركة المنفذة، والشركة الفاحصة، والمحاسب العام لوزارة المالية والطاقم المرافق له، وبنك فلسطين، وشركات الدفع الإلكتروني (جوال بي، بال بي) لمتابعة جهوزية المنظومة، حيث بلغت هذه الاجتماعات أكثر من 25 اجتماعاً. ومن جانب آخر، شارك الأمين العام في عدد من الورشات المهمة مثل: ورشة عمل الفريق الوطني والفني للمتابعة والتقييم، وورشة إعداد أدلة الإجراءات الحكومية، وورشة عمل "التوعية بالأنظمة المعززة للنزاهة والشفافية" بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد، ومشاركة الأمانة العامة في مؤتمر النيابة العامة الفلسطينية السنوي العاشر بعنوان "الوصول إلى العدالة وتقديم خدمات بكفاءة وفعالية"، وقدمت الأمانة العامة لمجلس الوزراء العديد من العروض التقديمية حول أعمال اللجان المهمة وتقارير الأداء الحكومي والدراسات، وذلك لتعزيز التواصل والتكامل، وتناقل المعلومات بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الشريكة.

كما وشارك أمين عام مجلس الوزراء بفعالية في أعمال اللجان الحكومية والفرق الوطنية، كعضو في (12) لجنة، عقدت اجتماعاتها في العام 2022م، وبلغ عدد اجتماعات اللجان التي شارك فيها (34) اجتماعاً خلال العام نفسه، نتج عنها توصيات مهمة في عدة مجالات تهم المواطنين، علماً بأن الأمين العام قد ترأس لجنتين من هذه اللجان هما اللجنة الإدارية الوزارية الدائمة، واللجنة الفنية لتنفيذ مشروع الخدمات الإلكترونية الحكومية، هذا وتم إعداد أجندة الإصلاح الحكومية، وعرضها على مجلس الوزراء.

وتنفيذاً لقرار مجلس الوزراء بشأن إعداد أدلة الإجراءات الموحدة لكافة الدوائر الحكومية وفق المواصفات العالمية، تم تنفيذ المرحلة الأولى من خطة المتابعة والتنسيق لانجاز العملية من قبل فريق الأمانة العامة المكلف، والذي تم تقديمه في الأمانة العامة، حيث شملت تنفيذ ورشات العمل التثقيفية، وتقديم العروض التقديمية اللازمة، وتحضير قائمة التواصل مع ممثلي الدوائر الحكومية، وبناء نموذج دليل إجراءات حكومي موحد بالتعاون والتنسيق التام معهم، وتم اعتماد دليل إجراءات العملية والنموذج الموحد من مجلس الوزراء. وتمهيداً لتنفيذ المرحلة الثانية تم إعداد خطة الزيارات الميدانية للدوائر الحكومية لإسنادها ومتابعة إعداد أدلة الإجراءات لديها.

ومن جانب آخر، تمت أرشفة وإدارة الوثائق والكتب الصادرة والواردة لتدخل حيز التنفيذ والمتابعة بشكل فعال، حيث بلغ عدد الكتب التي أعدتها وأصدرتها الأمانة العامة (3653)، وعدد الكتب الصادرة داخلياً (1432)، وعدد الكتب الواردة إلى الأمانة العامة (6462)، وعدد الكتب الصادرة إلى دولة رئيس الوزراء (252)، وعدد الكتب الواردة مرتبطة بصادر (3071)، وعدد الكتب الصادرة مرتبطة بوارد (3114).

النهوض بالخدمات الحكومية

أطلقت الحكومة منظومة الخدمات الالكترونية بتاريخ 29 كانون أول 2022م، حيث قامت اللجنة الفنية وبجهود كبيرة من فريق الأمانة العامة بتنسيق الإجراءات لعمل المنظومة، وبناء وتشغيل الخدمات المنوي إطلاقها، وحالياً يتم إجراء فحص أمان المنظومة للحصول على الشهادة الدولية المعتمدة. وفي هذا الإطار جرى العمل على تطوير "منظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية "حكومتي"، وإعداد 11 تقرير توكيد الجودة، والمتابعة مع عدد من الدوائر الحكومية لتسجيل موظفيهم على المنظومة والتنسيق مع وزارة الداخلية لإتمام عملية التحقق للموظفين داخل مقرات وزاراتهم، وإعداد المسودة الرابعة لقانون منظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية، والتنسيق لمشاركة المنظومة في فعالية فلسطين الرقمية (Digital Palestine event) التي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والتي كان الأمين العام أحد المتحدثين الرئيسيين فيها، حيث طرح تطور المنظومة ورؤية الحكومة الرقمية.

وفي إطار تطوير وتقييم جودة الخدمات الحكومية تم إنجاز المرحلة الأولى والثانية من قياس رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية المقدمة من الدوائر الحكومية في الضفة الغربية بالتعاون مع الجهاز الإحصائي المركزي، حيث بلغ حجم العينة أكثر من 21 ألف مواطن، وتم إجراء عملية تقييم باستخدام المتسوق الخفي لـ (8) خدمات في (3) وزارات. وفي هذا السياق تم بناء وتنفيذ استبيان لتقييم أداء الأمانة العامة لمجلس الوزراء من وجهة نظر المتعاملين

معها، الوزراء والدوائر الحكومية، وبلغت نسبة الرضا العام للوزراء 88%، ونسبة الرضا العام لوحدات شؤون مجلس الوزراء في الدوائر الحكومية 90%.

كما تم إعداد تقرير كامل حول الرسوم المتعلقة بالخدمات ورفعه لمجلس الوزراء، حيث تضمّن تحليل للخدمات وإيراداتها ومقارنتها مع دول الجوار والرسوم الحالية والمقترحة والبيئة القانونية والتحديات المفروضة والتوصيات، وفيما بعد تم مساندة الدوائر الحكومية في إعداد مشاريع قوانين لتعديل التشريعات الناظمة للرسوم، وتمت المصادقة على (8) قوانين نُسبت لسيادة الرئيس للمصادقة عليها، والمصادقة على (5) أنظمة بشأنها.

هذا بالإضافة، إلى إعداد دراسة استكشافية حول ضريبة القيمة المضافة VAT في فلسطين تهدف إلى إبراز أهميتها في تحسين ايرادات الخزينة الفلسطينية العامة من خلال نتائج تحليل ضريبة القيمة المضافة التقديرية الناتجة عن نشاط جزء من المنشآت الاقتصادية في محافظات الضفة الغربية، وفق فئات وأعداد هذه المنشآت والمعطيات القائمة على تقديرات حجم البيع اليومي لديها من الخدمات والمنتجات، ونتج عن الدراسة توصيات لتحسين الإيرادات الحكومية.

العلاقات العامة والإعلام

قامت الأمانة العامة بتحديث صفحاتها الإلكترونية، وتم نشر (250) خبراً صحفياً، ونشر (8) لقاءات تلفزيونية ومقابلات إذاعية مع أمين عام مجلس الوزراء، وتصوير وتوثيق أكثر من (100) اجتماعاً ثنائياً بالإضافة إلى اجتماعات اللجان الحكومية، والأحداث الخارجية والزيارات وورشات العمل، وتوثيقها إلكترونياً، وتغذية وسائل التواصل الاجتماعي، ومراجعة تقارير الأمانة العامة ومنتجتها ونشرها وتوزيعها.

فعالية التعامل مع الشكاوى المقدمة للجهات الحكومية

استقبلت الأمانة العامة 404 شكوى بواقع 289 شكوى تمت متابعتها مع الجهات والدوائر الحكومية حسب الاختصاص و115 شكوى تم متابعتها داخلياً، كما تم تعزيز قدرات العاملين في الإدارة العامة للشكاوى ووحدات الشكاوى في الدوائر الحكومية بعقد سلسلة من التدريبات وورش العمل والاجتماعات للتعريف بنظام الشكاوى واستخدام النظام المركزي المحوسب، ويجري العمل على إعداد التقرير السنوي للشكاوى.

الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي

قامت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتعزيز دور وحدة النوع الاجتماعي التي قامت بدور مهم وشريك في إعداد التقارير والخطط المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي، ومنها المشاركة في إعداد تقرير المتابعة لقرار مجلس الأمن رقم 1325، عن الخمس شهور الأولى من العام 2022م، والمشاركة في إعداد تقرير إنجازات الأمانة العامة في الخطة الوطنية لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والمشاركة في إنجاز أداة قياس مخاطر التمييز بين الجنسين في الوزارات والمؤسسات الحكومية برعاية هيئة مكافحة الفساد ووزارة شؤون المرأة، والمشاركة في إعداد الاستراتيجية الوطنية للمشاركة السياسية للنساء للفترة 2023-2030م.

النهوض والارتقاء بالبنية المؤسسية للأمانة العامة لمجلس الوزراء

بعد المصادقة على نظام الأمانة العامة، تمت المصادقة أيضاً على الهيكل التنظيمي للأمانة العامة، وبناء إجراءات عمل الأمانة العامة لمجلس الوزراء وفق الهيكل الجديد. وعمل الأمين العام على تفعيل أداء موظفي الأمانة العامة من خلال إعادة تقسيم مهام العمل، وتكليف عدد من الموظفين بملفات عمل وعضوية وسكرتاريا اللجان الحكومية المتنوعة، بالإضافة إلى تدريب وتنمية قدرات الموظفين من خلال برامج تدريبية متنوعة إدارية وفنية، حيث شارك في أعمال الأمانة العامة ما لا يقل عن 90 موظف بشكل دائم ومتواصل. والجدير بالذكر أنه بناءً على طلب الأمين العام قام ديوان الرقابة الإدارية والمالية بالتدقيق الإداري والمالي على أعمال الأمانة العامة بهدف تعزيز مبادئ الثقة والمصداقية بالإجراءات المالية والإدارية واتخاذ الإجراءات التصحيحية، وتبين عدم وجود أي مخالفات جوهرية أو تكسر القوانين أو الأنظمة السارية، وبدأت الأمانة العامة بإجراءات تحسينيه بناءً وفق ملاحظات التقرير.

كما تم العمل على استكمال متطلبات الحصول على شهادة ISO 9001:2015 من خلال تنفيذ التدقيق الداخلي على أعمال الأمانة العامة، والتحضير لتنفيذ التدقيق الخارجي. إذ تم عقد دورة تدريبية حول "متطلبات نظام إدارة الجودة العالمي" حسب مواصفة ISO 9001:2015 شارك فيها (25) موظف، وتأهيل مجموعة من الموظفين عددهم (10) كمدققين وفق بنود المواصفة من قبل مدرب خارجي، وتم إعداد الوثائق الخاصة بسياق المؤسسة وسياسة الجودة وأهدافها، واستكمال وثائق نظام إدارة الجودة بالتنسيق مع الإدارات والدوائر.

وفي مجال أتمتة نظم وإجراءات العمل تم تطوير وتحديث نظام شؤون مجلس الوزراء، ونظام اللجان الحكومية، ونظام الخدمات الحكومية، والهوية المؤسسية، وتطوير نظام جديد لساعات الدوام، ومتابعة تطوير نظام الأرشيف والتراسل، وعمل الإجراءات الخاصة بدائرة التطبيقات والبرمجة، وتطوير وتحديث الموقع الإلكتروني، وإعداد الدراسات الفنية للمشاريع المستقبلية المتعلقة باحتياجات الأمانة العامة من أجهزة وبرامج وشبكات، والمشاركة في إعداد TOR لنظام الخطط الاستراتيجية، وإعداد TOR لنظام الخطة التشريعية، وتم تنفيذ دورة تدريبية لموظفي الأمانة حول سياسة أمن المعلومات تمهيداً لتطبيقها.

ومن جانب آخر، تم تعزيز موجودات الأمانة العامة حيث تم شراء قطعة الأرض المجاورة للأمانة العامة بقيمة 10 مليون و598 ألف شيكل، وامتلاك المبنى المستأجر من قبل الأمانة العامة بقيمة 5 مليون و75 ألف شيكل. وعلى صعيد مباني الأمانة العامة تم الانتهاء من بناء وتجهيز قاعة الاجتماعات الجديدة في مبنى الشؤون القانونية وتأثيثها وتركيب كل ما يلزم للقاعة بتكلفة تقديرية 200 ألف شيكل، وتم تنفيذ العديد من أعمال الصيانة المختلفة في مباني الأمانة العامة، والتي تشمل (دهان، كهرباء، مياه) بدعم من الـUNDP.
وترشيداً للنفقات في الأمانة العامة تم تركيب محطات تنقية نهاية العام الماضي، وهذا بدوره أدى إلى تخفيض كمية المياه المستهلكة إلى حوالي (50%)، حيث أصبحت كمية الاستهلاك الشهري 60 عبوة عوضاً عن 124 عبوة، وتم البدء بتنفيذ مشروع تركيب خلايا شمسية في الأمانة العامة لتخفيض فاتورة الكهرباء بنسبة 20%، مع العلم بأن التكلفة التقديرية للمشروع بلغت 130 ألف دولار، وتم توزيع طابعات مركزية في مباني الأمانة العامة، وذلك

لتخفيض تكلفة الورق والأحبار بنسبة 34% سنوياً. علماً بأن نفقات الأمانة العامة لمجلس الوزراء خلال العام 2022م بلغت ما قيمته مليون و438 ألف شيكل، وبلغت نسبة التوفير في النفقات التشغيلية 29% بقيمة مالية تقدر بـ 420 ألف و332 شيكل.

التحديات والتوصيات

حافظ موظفو الأمانة العامة لمجلس الوزراء على التزامهم بتنفيذ خطط العمل والمهام الموكلة لهم، رغم كافة الصعوبات التي تواجه عمل الحكومة الثامنة عشرة بشكل عام، وأهمها عدم تلقي الموظفين لرواتبهم بشكل كامل بسبب الضائقة المالية للحكومة. أما التحديات المتعلقة بالأمانة العامة بشكل خاص، فتشمل تفعيل التواصل الداخلي بعد توزيع الموظفين وفقاً للهيكل التنظيمي الجديد وتعزيز عمل الإدارات والوحدات بكفاءة وفعالية، وتوفير موازنات للمشاريع التطويرية، وتحسين البنية التحتية المكتبية من حيث المكاتب والأثاث والأجهزة والقاعات. كما توجد بعض العقبات المتعلقة في بطء استجابة الدوائر الحكومية في التجاوب واستكمال البيانات التي تلزم الأمانة العامة في إعداد الملفات المشتركة المهمة من حيث توفير البيانات اللازمة لإعداد ملفات جلسات مجلس الوزراء، والمذكرات التفسيرية لبعض القرارات، ومتابعة الخطط الحكومية، وتسمية أعضاء اللجان الحكومية، وغيرها.

أبرز التوصيات لمواجهة التحديات والعقبات

1. إعداد ما يلزم من إجراءات إضافية لتفعيل التواصل الداخلي والعمل بكفاءة وفعالية بعد توزيع الموظفين وفقاً للهيكل التنظيمي الجديد للأمانة العامة، وبما يتواءم مع المهام التي تقوم بها المؤسسة بإداراتها ووحداتها المختلفة.
2. زيادة الكفاءة باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وإنشاء وتطوير المزيد من النظم الإلكترونية وقواعد البيانات المركزية التي تمكّن الأمانة العامة من القيام بمهامها بكفاءة عالية، علماً بأنه منذ تولي الحكومة الثامنة عشرة تم الاهتمام بهذا الجانب وإعداد وتحديث العديد من البرامج الإلكترونية.
3. تحسين بيئة العمل والبنية التحتية المكتبية في الأمانة العامة من حيث المكاتب وتوفير القاعات والأجهزة الأثاث.
4. تفعيل التواصل والمتابعة الفعّالة مع المؤسسات الحكومية في كافة الملفات المشتركة لضمان استيفاء البيانات الضرورية لأعمال مجلس الوزراء، وتعزيز التعاون بين الدوائر الحكومية بشكل عام.
5. التزام الدوائر الحكومية لضمان التواصل الفعال مع الأمانة العامة وتقديم المعلومات في الوقت المناسب.
6. نيل شهادة الآيزو 9001:2015 لتعزيز ثقة الجهات المعنية بأداء الأمانة العامة، وزيادة رضا المتعاملين.

ومن خلال هذا التقرير سيتم تفصيل أداء الأمانة العامة لمجلس الوزراء خلال العام 2022م

من أداء الأمانة العامة 2022

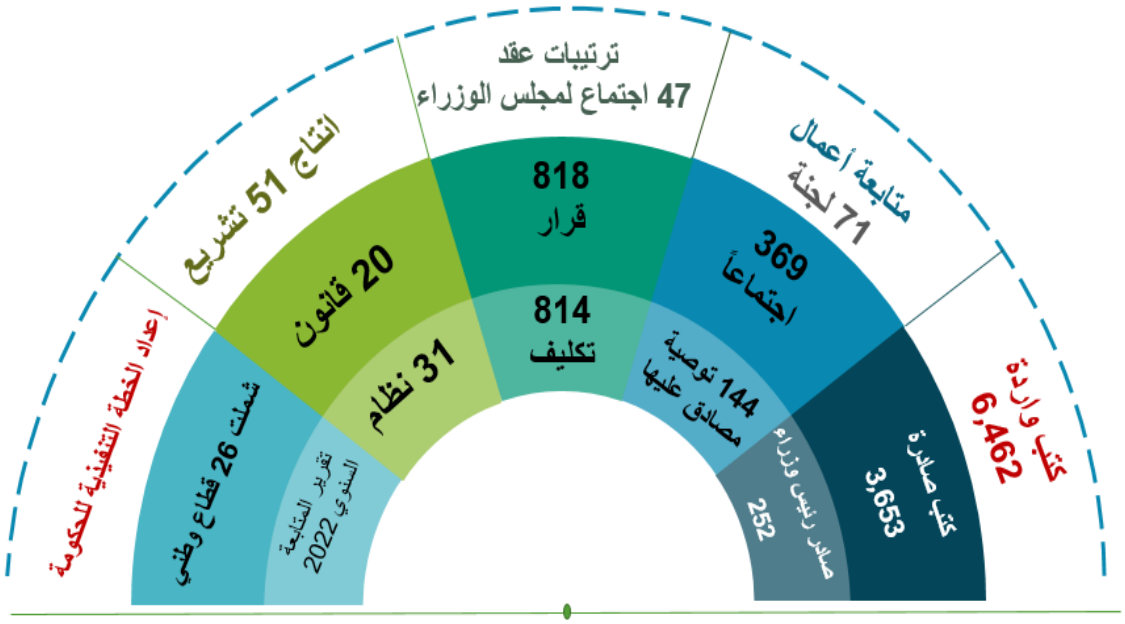

مؤشرات مهمة

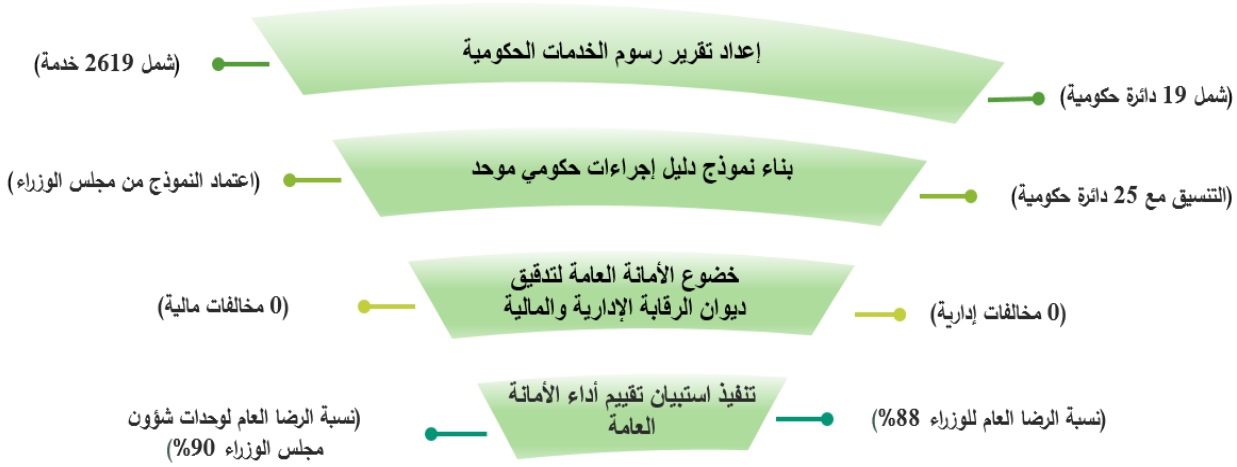

مأسسة العمل وتعزيز القدرة والكفاءة

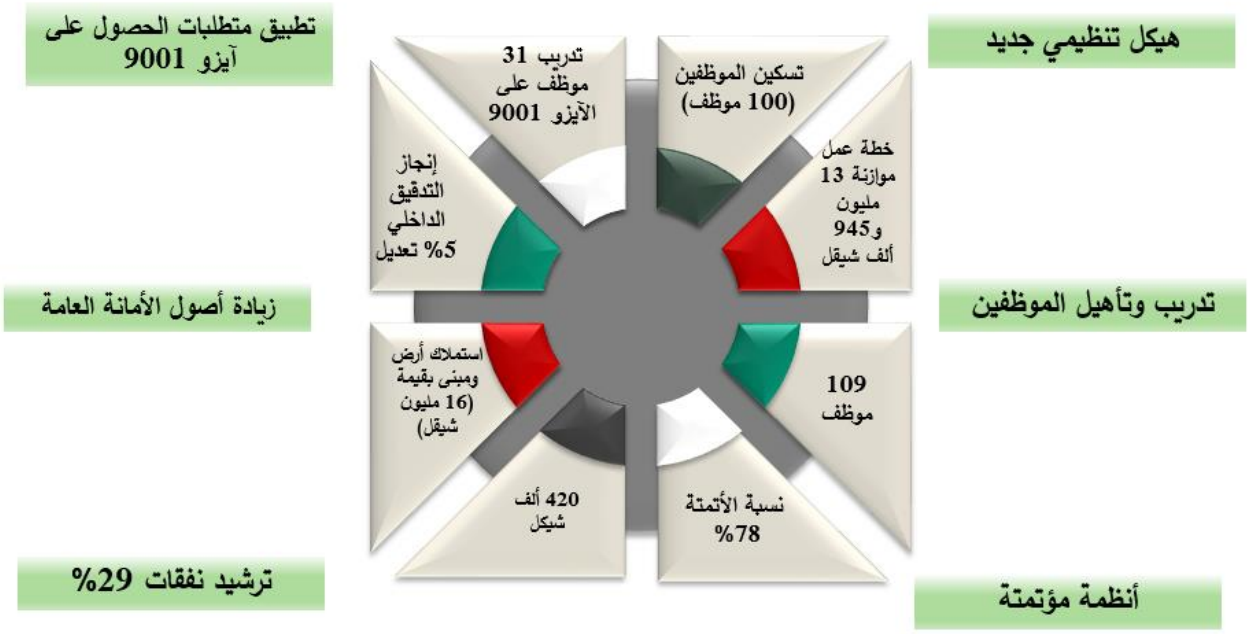

إضاءات تلخص أداء الأمانة العامة خلال العام 2022م

1. التنسيق لعقد جلسات مجلس الوزراء، وصياغة القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء البالغ عددها (818) خلال (47) جلسة، ورسائل التكليفات البالغ عددها (814)، وتقديم الدعم والمساندة القانونية لمجلس الوزراء من خلال المذكرات القانونية.
2. المصادقة على (31) نظاماً، ويجري العمل على إعداد (34) نظام، وبلغت القوانين المُنسبة لسيادة الرئيس (20) قانوناً، فيما يجري العمل على إعداد (16) قانون، وبلغ عدد المذكرات القانونية المعروضة على مجلس الوزراء (1331) مذكرة.
3. معالجة (126) طلب متعلق بتنفيذ الأحكام القضائية النهائية القطعية، و(283) من الدعاوى والقضايا المرفوعة على مؤسسات الدولة.
4. نسبة القرارات المنفذة (47%)، ويجري متابعة تنفيذ باقي القرارات.
5. تشكيل (71) لجنة من مجلس الوزراء، وتنسيق (369) اجتماعاً للجان الحكومية، شملت (159) توصية، تمت المصادقة على (144) توصية بنسبة 90%.
6. المشاركة في إطلاق منظومة الخدمات الحكومية الالكترونية بعد المصادقة على قانون المنظومة.
7. إنجاز قياس رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية المقدمة من الدوائر الحكومية في الضفة الغربية.
8. إعداد تقرير رسوم الخدمات لمجلس الوزراء، ومساندة الدوائر الحكومية في إعداد مشاريع قوانين لتعديل التشريعات الناظمة للرسوم، والمصادقة على (8) قوانين نُسبت لسيادة الرئيس للمصادقة عليها، والمصادقة على (5) أنظمة بشأنها.
9. إعداد دراسة استكشافية لضريبة القيمة المضافة VAT في فلسطين لإبراز أهميتها في تحسين ايرادات الخزينة الفلسطينية العامة.
10. إعداد الخطة التنفيذية للحكومة للعام 2022م، إعداد تقرير المتابعة السنوي 2021م لخطة التنمية الوطنية.
11. تنفيذ المرحلة الأولى من أدلة الإجراءات للدوائر الحكومية، وبناء نموذج دليل إجراءات حكومي موحد.
12. إعداد التقرير السنوي للشكاوى في الدوائر الحكومية، واستقبال 404 شكوى بواقع 289 شكوى تمت متابعتها مع الجهات والدوائر الحكومية حسب الاختصاص و115 شكوى تم متابعتها داخلياً.
13. انجاز الهيكل التنظيمي الجديد للمؤسسة وإعداد تقارير الأداء وخطط العمل، وإعادة بناء إجراءات العمل وفق الهيكل التنظيمي الجديد.
14. التدقيق على الأمانة العامة من قبل ديوان الرقابة الإدارية والمالية لتعزيز مبادئ الثقة والمصداقية والشفافية بالإجراءات المالية والإدارية، وتبين عدم وجود أي مخالفات تكسر القوانين أو الأنظمة السارية.
15. تنفيذ استبيان تقييم أداء الأمانة العامة لمجلس الوزراء من وجهة نظر المتعاملين، الوزراء والدوائر الحكومية، وبلغت نسبة الرضا العام للوزراء 88%، ونسبة الرضا العام لوحدات شؤون مجلس الوزراء في الدوائر الحكومية 90%.
16. استكمال متطلبات الحصول على شهادة ISO 9001:2015 من خلال تنفيذ التدقيق الداخلي على أعمال الأمانة العامة، والتحضير لتنفيذ التدقيق الخارجي، وإعداد الوثائق الخاصة بسياق المؤسسة وسياسة الجودة وأهدافها، واستكمال وثائق نظام إدارة الجودة.
17. تطوير وأتمتة العديد من أعمال الأمانة العامة، وتحديث مجموعة من الأنظمة الإلكترونية، حيث بلغت نسبة الأتمتة للنظم الالكترونية 78%.
18. شراء قطعة الأرض المجاورة للأمانة العامة بقيمة 10 مليون و598 ألف شيكل، وامتلاك المبنى المستأجر من قبل الأمانة العامة بقيمة 5 مليون و75 ألف شيكل.
19. صيانة مباني الأمانة العامة، وتجهيز قاعة إجتماعات جديدة في مبنى الشؤون القانونية وتأثيثها بتكلفة تقديرية 200 ألف شيكل.
20. توفير لوازم الاجتماعات المنعقدة في الأمانة العامة، وعددها (333) اجتماعاً حيث بلغ عدد الأشخاص الحضور (3,321) شخصاً.
21. ترشيد النفقات في الأمانة العامة من خلال عدة تدخلات وهي: تركيب محطات تنقية أدت إلى تخفيض كمية المياه المستهلكة إلى حوالي النصف، والبدء بتنفيذ مشروع تركيب خلايا شمسية في الأمانة العامة، بهدف تخفيض فاتورة الكهرباء بنسبة 20%، وتوزيع طابعات مركزية في المباني، وهذا سيخفض تكلفة الأحبار بنسبة 34% سنوياً، بالإضافة إلى استملاك مبنى وتوفير إيجاره، وقد بلغت نسبة الوفر في النفقات التشغيلية 29% بقيمة مالية تقدر بـ 420 ألف و333 شيكل.

المحور الأول: دعم ومساندة مجلس الوزراء للقيام بالمهام الملقاة على عاتقه رئيساً وأعضاءً

أولاً: أعمال شؤون مجلس الوزراء ومتابعة تنفيذ القرارات واللجان الحكومية

تخضع الإدارة العامة لشؤون مجلس الوزراء في عملها لنظام عمل وحدات شؤون مجلس الوزراء، والمهام الموكلة إليها، وفق الهيكل التنظيمي المعتمد، وهي مهام ثابتة ومتسلسلة تنجز في الوقت المحدد، حيث قامت خلال العام 2022م بما يلي:

- التواصل مع الوزارات والمؤسسات الرسمية، لبحث ودراسة البنود المطلوب إدراجها على جدول أعمال جلسات مجلس الوزراء، لاستكمال واستيفاء كل الوثائق والبيانات المطلوبة، ليتسنى لمجلس الوزراء اتخاذ قراراته بالخصوص.
- الترتيب الكامل لعقد جلسات مجلس الوزراء، من حيث تقديم كامل الدعم الفني واللوجستي والإداري لإنجاح انعقاد جلسات المجلس العادية والطارئة، سواء في مقر مجلس الوزراء أو خارجه أو إلكترونياً.
- إعداد جداول أعمال مجلس الوزراء بشكل ممنهج، يعتمد على خطة الحكومة وبرنامجها، وجداول أعمال مخطط لها بعد دراستها من مختلف الجوانب، ومع جميع الجهات ذات العلاقة.
- إعداد الوثائق والملفات اللازمة للبنود المدرَجة على جداول أعمال مجلس الوزراء، وإعداد الملخصات لها، وإعداد محاضر للجلسات تتضمن جميع القرارات والتكليفات والمداولات الأساسية الصادرة عن جلسات مجلس الوزراء.
- أتمتة الوثائق والقرارات والمحاضر وملفات مجلس الوزراء، وإخضاعها للبحث الآلي لتسهيل أعمال الجهات المختصة في كل الوزارات، ومتابعة النظام الإلكتروني لإدارة الجلسات، والعمل على تطوير البرنامج الإلكتروني للإدارة العامة لشؤون مجلس الوزراء الخاص بأعمال جلسات مجلس الوزراء، وربطه مع الدوائر الحكومية، وإيصال مخرجات جلسات مجلس الوزراء، من قرارات وتكليفات، إلى الدوائر الحكومية المختصة عبر الموقع الإلكتروني لشؤون مجلس الوزراء فقط، بعد أن تم الاستغناء عن التعامل بالملف الورقي.
- المتابعة مع المؤسسات الحكومية غير الوزارية "التي ليس لديها وحدات شؤون مجلس وزراء" فيما يتعلق بمدخلات ومخرجات جلسات مجلس الوزراء المختلفة.
- إنجاح عقد (47) جلسة لمجلس الوزراء ابتداء من جلسة رقم (141)، وحتى جلسة رقم (187)، من كافة النواحي الإدارية والفنية واللوجستية، وتم خلق بيئة ملائمة لأعضاء مجلس الوزراء لاتخاذ القرارات والسياسات السليمة التي تتماشى مع الخطة الاستراتيجية والأهداف الوطنية للحكومة وفق الآليات المعتمدة بهذا الإطار.
- دراسة وتنظيم مناقشة القضايا المحورية الخاصة بالوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة مثل: قضايا الإصلاح الحكومي، الغلاء وارتفاع الأسعار، قانون الموازنة العامة للعام 2022م، ورسوم الخدمات الحكومية وإدارة

الخدمات، والوضع الأمني، والأزمة المرورية، والجامعات الفلسطينية، والوظيفة العمومية، والمشاريع الاستراتيجية والاحتياجات البشرية، والسياسة الوطنية للصناعة، والعملة الفلسطينية، والتمكين الاقتصادي، واتفاقية غزة (ماربن)، وغيرها، ودراسة وتنظيم مناقشة القضايا المحورية المتعلقة بمحافظات الوطن (محافظة أريحا والأغوار، ومحافظة طوباس).

- عقد مجموعة من الجلسات المسائية، بالإضافة إلى عقد جلسة رقم (165) برئاسة فخامة رئيس دولة فلسطين.
- تحرير محاضر وقرارات جلسات مجلس الوزراء، وضمان توزيع القرارات ورسائل التكليفات الصادرة عن الجلسات إلى جميع الجهات ذات العلاقة، وإلى الجمهور من خلال الموقع الإلكتروني لمجلس الوزراء وفق الآليات المعتمدة، وزيادة عدد مستخدمي النظام الإلكتروني ليصبح عددهم (132 مستخدماً).

لمتابعة تنفيذ القرارات الحكومية، تم ما يلي:

- تحليل (818) قراراً و(814) تكليفاً صادراً خلال العام 2022م، في الجلسات من (141-187)، وذلك من النواحي التالية: التصنيف وفق خطة الحكومة، التصنيف وفق المستويات الإدارية، التصنيف وفق النوع، التصنيف وفق المجالات التنموية، ووفق الجهات المسؤولة عن التنفيذ. حيث تم تنفيذ 47% من المجموع الكلي للقرارات، و30% قيد التنفيذ، و23% لم يتم البدء بتنفيذها، وحول تنفيذ التكليفات فقد تم تنفيذ 41% منها، و35% قيد التنفيذ، و24% لم يتم البدء بتنفيذها).

- التواصل مع الدوائر الحكومية بشكل مستمر حول تنفيذ قرارات وتكليفات مجلس الوزراء، وإعداد (623) ملف متابعة للقرارات والتكليفات وإرسالها للدوائر الحكومية لمتابعة التنفيذ، وإعداد (583) مراسلة رسمية للدوائر الحكومية المختلفة لمتابعة تنفيذ القرارات، وإجراء ما مجموعه (2050) اتصال هاتفي مع الدوائر الحكومية بخصوص متابعة تنفيذ القرارات الحكومية، وتفريغ تقارير المتابعة الواردة من الدوائر الحكومية على قاعدة البيانات وعددها (743) تقريراً، ومراجعة الجريدة الرسمية الأعداد (187-197) والأعداد ممتاز (25-27)، وإدخال ما يتعلق بالقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء على قاعدة البيانات الخاصة بتنفيذ قرارات مجلس الوزراء.
- إعداد تقارير متابعة حول القرارات والتكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء، حيث تم إعداد (13) تقرير حول تحليل قرارات الحكومة الثامنة عشرة لعام 2021م، وتنفيذ القرارات الصادرة خلال الحكومة الثامنة عشر خلال الأعوام 2019-2022، وحول تحليل قرارات العام 2022م، وحول تنفيذ القرارات الخاصة بالقدس لعام 2021م، وحول متابعة لتكليف إنشاء كلية زراعية في جنين، وتقرير متابعة تنفيذ تكليف تقييم عمل العيادة القانونية والهندسية، وحول قرارات الشراء المباشر في الحكومة الثامنة عشرة، وحول قرارات التعاقد وتمديد الخدمة للموظفين بعد سن الستين خلال الحكومة الثامنة عشر، وحول قرارات الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في الحكومة الثامنة

عشر، وحول أذونات الشراء لحملة الجنسية الإسرائيلية، وحول عطاءات المشاريع في الحكومة الثامنة عشر، وحول خطة الحكومة وانجازاتها في مجال دعم صمود المواطنين في مسافر يطا، وحول مشاريع الحكومة في المحافظات.

- إعداد قوائم بقرارات وتكليفات الحكومة الثامنة عشر شملت: (قرارات الإصلاح والمرأة والطفل، قرارات النوع الإجتماعي خلال (2021-2022)، قرارات المجلس الأعلى للشباب والرياضة، قرارات ديوان الرقابة المالية والإدارية، قرارات النيابة العامة، قرارات النقابات المهنية، قرارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قرارات الأزمة المرورية، قرارات هيئة الجدار والاستيطان، قرارات الشركات غير الربحية، قرارات الاستملاك والعقار، قرارات ديوان الموظفين العام، قرارات عطاءات وإحالات قطعية.
- إعداد خطة عمل دائرة تنفيذ القرارات الحكومية لعام 2023، وتقرير حول إنجازات دائرة تنفيذ القرارات الحكومية للعام 2022م.
- تم إنهاء المرحلة الأولى من النظام الإلكتروني الخاص بمتابعة تنفيذ القرارات بالتعاون مع الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات.
- شارك موظفو دائرة تنفيذ القرارات الحكومية بأعمال مجموعة من اللجان الحكومية أهمها: اللجنة الوزارية لإعداد عطاء منظومة الدفع الإلكتروني، اللجنة الفنية لتنفيذ مشروع الخدمات الإلكترونية الحكومية، اللجنة التوجيهية لتنفيذ السياسات الوطنية للجودة في فلسطين، لجنة دراسة طلبات العمل خارج نطاق الوظيفة وإعداد تقارير خاصة حول أعمال اللجان مثل تقرير إنجازات اللجنة الفنية لتنفيذ مشروع الخدمات الحكومية الإلكترونية خلال السنة الأولى.

ولمتابعة أعمال اللجان الحكومية

- تم إعداد الخطة السنوية لعمل دائرة اللجان الحكومية، وإعداد واعتماد دليل إجراءات العمل في الدائرة وفي اللجان الحكومية، ورفعه للجنة الجودة (النسخة الأولى)، وتقديم مقترح نظام لعمل اللجان الحكومية والفرق الوطنية وعرضه على مجلس الوزراء للمصادقة عليه، وإعداد التقرير السنوي الثالث عن أعمال اللجان الحكومية وعرضه على مجلس الوزراء، ومتابعة طباعته بالتنسيق مع مكتب الأمين العام وجهات الاختصاص وتوزيعه، وإعداد تقرير نصف سنوي عن أعمال اللجان لسنة 2022م، إضافة لتقرير محدث حتى نهاية شهر آب/2022م، ورفعه لدولة رئيس الوزراء، وإعداد التقرير السنوي للعام 2022م، ورفعه لمعالي الأمين العام.
- متابعة تشكيل (71) لجنة من مجلس الوزراء وذلك من حيث: اقتراح سكرتاريا وممثلين عن الأمانة العامة في هذه اللجان، إضافة لمتابعة تسمية ممثلي الوزارات والدوائر الحكومية فيها، وفتح ملفات لها على النظام الإلكتروني الخاص باللجان الحكومية، وتأمين كافة الوثائق عن هذه اللجان ورفعها على النظام.

- تنسيق عقد (369) اجتماع لجنة بالتنسيق مع سكرتاريا اللجان والجهات المختصة ذات العلاقة في الأمانة العامة.
- تأمين قاعات لاجتماعات أخرى عقدت في الأمانة العامة (للأمين العام، والإدارات الأخرى) حيث تم عقد ما يقارب (100) اجتماع في القاعات التي تقع تحت مسؤولية دائرة اللجان.
- قيام الدائرة بمراجعة وتدقيق (264) محضر اجتماع من ناحية تنسيقية وإعادة صياغة، وتقديم الملاحظات بشأنها إلى سكرتاريا اللجان، وتم عرض (75) محضر اجتماع لجنة لمعالي الأمين العام بهدف إدراجها على جدول أعمال مجلس الوزراء، أو إصدار التوجيهات اللازمة من جانب الأمين العام بشأن التوصيات الواردة في هذه المحاضر. وقد ضمت هذه المحاضر حوالي (159) توصية، تمت المصادقة على (144) توصية منها، كما وتمت المتابعة من قبل الدائرة مع سكرتاريا اللجان بشأن التكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء للجان بهدف تنفيذ ما ورد بشأنها.
- متابعة إنهاء (25) لجنة للمهام الموكلة لها وفقاً لقرار تشكيلها خلال هذه الفترة، والقيام بتجهيز العديد من المذكرات والرسائل حول عمل اللجان المختلفة ورفعها لمعالي الأمين العام عند الطلب.
- العمل مع جهات الاختصاص في الأمانة العامة لتهيئة قاعة حيفا (القاعة الجديدة) لعقد الاجتماعات فيها حيث تم عقد أول اجتماع فيها بتاريخ 15 أيار 2022م.
- التنسيق مع الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات لإجراء بعض التحديثات والتعديلات على نظام إدارة اللجان الإلكتروني، حيث قامت الدائرة بتجهيز مصفوفة إشعارات النظام وتزويد تكنولوجيا المعلومات بها للعمل عليها بالتوازي مع التعديلات المطلوبة على النظام الإلكتروني تمهيداً لإطلاقه في مرحلة لاحقة لاستخدام الوزارات وأعضاء اللجان.
- المتابعة مع سكرتاريا اللجان لتزويد الدائرة بمحاضر ووثائق الاجتماعات التي يتم عقدها، وضمان تحميلها على النظام الإلكتروني.
- المشاركة كسكرتاريا في اللجان التالية المشكلة من مجلس الوزراء: لجنة البنية التحتية الوزارية الدائمة، لجنة دراسة طلبات الإحالة على التقاعد المبكر، اللجنة الوزارية لمتابعة إضراب النقابات، اللجنة الخاصة لدراسة إجراءات التبني لدى المحاكم الكنسية، اللجنة الفنية لحصر الأضرار التي ترتبت على استخدام الفنادق للحجر الصحي خلال جائحة كورونا، اللجنة الفنية للتفاوض مع الشركة الاستثمارية بخصوص مقترح إنشاء ضاحية سكنية على جبل القرنطل، لجنة المتابعة الميدانية لمكافحة فايروس كورونا، لجنة تقييم الأبنية المدرسية، اللجنة الخاصة لتنسيق الأعمال في القدس.

– المشاركة في عضوية اللجان الداخلية التالية: فريق الجودة في الأمانة العامة، لجنتيْ تقييم عروض أسعار لشراء احتياجات لقاعة حيفا (طاولة الاجتماعات، شاشات العرض)، لجنة المشتريات، لجنة الجرد، لجنتيْ استلام (المياه، الورق)، ولجنة تحقق، رئاسة فريق التدقيق الداخلي على إدارات (شؤون مجلس الوزراء، تكنولوجيا المعلومات، الرقابة الداخلية)، وذلك وفق متطلبات بنود المواصفة الدولية (ISO 9001: 2015)، إضافة إلى المشاركة في فريق إعداد تقرير التدقيق العام للمؤسسة.

أبرز اللجان الفاعلة خلال العام 2022م:

1. اللجان الخاصة بمنظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية

استمرت اللجان المشكّلة من مجلس الوزراء الخاصة بمنظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية في تنفيذ المهام الموكلة لها ومتابعة مراحل العمل التي أنجزت في منظومة "حكومتي"، بعد عملية الاطلاق التجريبي للموظفين الحكوميين التي تمت بتاريخ 2021/12/31م، وبما يشمل النواحي القانونية والتقنية والفنية والإدارية والتشغيلية، وذلك على النحو الآتي:

أ. اللجنة الوزارية لإعداد عطاء منظومة الدفع الإلكتروني

عقدت اللجنة الوزارية (3) اجتماعات، استكملت خلالها آليات الانتهاء من بناء منظومة الدفع الإلكتروني، وتتمثل أبرز أعمال اللجنة فيما يلي: إقرار وثيقة (TOR) الخاص بالتعاقد مع خبير (software quality assurance)، والتنسيب لمجلس الوزراء بتشغيل منظومة الدفع الإلكتروني من خلال الاستعانة بمصادر خارجية، بحيث تتم العملية من خلال الشراء المباشر أو استدراج العروض، واعتماد نموذج المغلفات الخاصة بوثائق الخدمات بأحجامها المختلفة، وتجهيز اتفاقيات مستوى الخدمات (SLA) تمهيداً لتوقيعها، والمتابعة مع وزارة المالية للإسراع في توقيع الاتفاقيات مع شركات الدفع الإلكتروني.

ب. اللجنة الفنية لتنفيذ مشروع الخدمات الإلكترونية الحكومية

عقدت اللجنة الفنية (13) اجتماع، نتج عنها: إنهاء الإجراءات المطلوبة استعداداً لإطلاق منظومة الخدمات الحكومية، التي اطلقت في موعدها بتاريخ: (2022/12/29م)، بالإضافة لفحص المنظومة من حيث القدرة والأداء وتحضير قائمة الوثائق المطلوبة من الشركة وتقديمها لإتمام عملية استلام منظومة الدفع الإلكتروني والتوصية بإصدار بيان حكومي للإعلان عن إطلاق المنظومة إلتزاماً بقرار مجلس الوزراء في جلسته رقم (18/183)، وإعداد اتفاقية مستوى الخدمة لمنظومة الخدمات التي صادق عليها مجلس الوزراء بموجب قراره رقم (18/186/01).

2. اللجنة الإدارية الوزارية الدائمة

عقدت اللجنة الإدارية (5) اجتماعات تم من خلالها: التنسيب إلى مجلس الوزراء بالمصادقة على (8) هياكل تنظيمية معدلة، وهي هيكليات: ديوان قاضي القضاة، وزارة الداخلية، النيابة العامة، وزارة الحكم المحلي، وزارة شؤون المرأة، المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، الإطار العام للهيكل التنظيمي لجامعة نابلس للتعليم المهني والتقني، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة المالية، والتنسيب إلى مجلس الوزراء بالمصادقة على عدد من بطاقات الوصف الوظيفي لـ (9) دوائر الحكومية، والتنسيب إلى مجلس الوزراء بإصدار عدد من القرارات التنظيمية والتطويرية لقطاع الخدمة المدنية وعددها (10) قرارات.

3. اللجنة الوزارية للإشراف على مشروع الإستثمار في مكب زهرة الفنجان

قامت اللجنة الوزارية بعقد (3) اجتماعات خلال هذه الفترة لبحث ملاحظات الجهات المختصة على وثيقة امتياز مشروع مكب زهرة الفنجان، وتم تكليف بيت الخبرة القانوني بإعداد الوثيقة بصيغتها لنهائية باللغتين الانجليزية والعربية بالتعاون مع محامي شركة صروح، حيث تم رفع النسخة النهائية من الوثيقة وعرضها على مجلس الوزراء وتمت المصادقة عليها بموجب القرار رقم (18/158/01) وتوقيع وثيقة الامتياز بين الطرفين، على أن يتم الانتهاء من إعداد ملاحق الاتفاقية وخصوصاً اتفاقية شراء الطاقة خلال الفترة القادمة.

4. اللجنة الخاصة لدراسة الاحتياجات الحكومية من المباني والأراضي

عقدت اللجنة في إطار مهامها (19) اجتماع، والقيام بِـ (10) زيارة ميدانية تتعلق بأولويات الدوائر الحكومية من المباني والأراضي حولت للجنة، حيث درست اللجنة هذه الأولويات وتقييمها من بين عدد الملفات المحولة للجنة للدراسة (19 ملف). كما عقدت اللجنة عدة اجتماعات مع ممثلي عدد من الوزارات، والتنسيق مع الجهة المختصة في وزارة الأشغال العامة والإسكان للتعاون في إعداد خطة خمسية للاحتياجات من المباني والأراضي ورفع التوصيات بشأنها، بالإضافة لقائمة الأولويات لمقرات الوزارات والأراضي وفقاً لترتيب الأولويات للجهات التي تم تحويلها للجنة لدراستها وعددها (26) ملف.

5. اللجنة الفنية لدراسة طلبات الإحالة على التقاعد المبكر

عقدت اللجنة الفنية خلال هذه الفترة (8) اجتماعات ناقشت خلالها الطلبات الواردة من رؤساء الدوائر الحكومية إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لإحالة موظفين على التقاعد المبكر بناءً على طلبهم، حيث قامت اللجنة في اجتماعاتها المشار لها بدراسة طلبات إحالة (189) موظف/ة على التقاعد المبكر ودراسة مدى انطباق معايير

الإحالة على التقاعد. عرضت اللجنة كافة محاضرها على جلسات مجلس الوزراء وتمت المصادقة على جميع توصياتها المتعلقة بإحالة (84) موظفاً على التقاعد المبكر، ورفض (80) طلباً لم تنطبق عليهم شروط الإحالة على التقاعد.

6. اللجنة الفنية لحصر الأضرار التي ترتبت على استخدام الفنادق للحجر الصحي خلال جائحة كورونا

استكملت اللجنة الفنية لحصر الأضرار التي ترتبت على استخدام الفنادق للحجر الصحي خلال جائحة كورونا أعمالها، وعقدت اجتماعين. وكنتيجة للزيارات الميدانية التي قامت بها اللجنة للفنادق المتضررة خلال العام الماضي أعدّت اللجنة تقريرها النهائي، وتمت المصادقة على التوصيات الواردة فيه بموجب القرار رقم (18/166/05) حيث بلغ مجموع التعويض مبلغ (1.541 مليون) دولار و(183.2 ألف) شيكل، وإجراء عملية تقاص لخصم المبالغ التي تم دفعها للفنادق، وفقاً لقرار مجلس الوزراء السابق رقم (18/103/34) وتكليف كل من وزارة المالية ووزارة السياحة والآثار بالتنسيق فيما بينهما لتنفيذ ما جاء بالقرار.

7. اللجنة الخاصة بمتابعة موضوع الطوابع والبطاقات البريدية وطوابع الإيرادات وصندوق النفقة

قامت اللجنة بإعداد تقرير إلى المجلس يتضمن معايير إصدار الطوابع البريدية التذكارية التي سيتم إصدارها خلال العام 2022م من حيث: مواضيع الإصدارات، كميات الطوابع والفئات المطلوبة للإصدار، أبعاد الطوابع والبطاقات التذكارية، التصاميم المناسبة، تواريخ الإصدارات. وقد صادق مجلس الوزراء بموجب قراراه رقم (18/155/08) على المعايير التي تقدمت بها اللجنة بعد دراستها في الجلسة ومناقشتها مع معالي السادة الوزراء ذوي الاختصاص. كما صادق المجلس على عدد من تصاميم الطوابع التذكارية والتصاميم التذكارية الملحقة بها، إضافة إلى الموافقة على الشراء المباشر باستدراج عروض أسعار لطباعة الطوابع بتكلفة مالية (25) ألف دولار لعدد (237,500) طابع وبطاقة تذكارية، وتم التوافق على إصدار طابع عربي موحد آخر بعنوان كأس العالم في قطر لعام 2022م، وعليه تم إرسال التصميم المقدم من البريد القطري للفيفا لأخذ الموافقة على إصداره، وسيتم طلب طباعته عند وصول الرد بالموافقة.

8. اللجنة الخاصة لإعداد آلية لتصدير التمور إلى الأسواق التركية (الكوتا التركية)

عقدت اللجنة خلال هذه الفترة (11) اجتماع، قامت خلالها بدراسة الطلبات الجديدة لشركات تصدير التمور المتقدمة للاستفادة من حصص التصدير المعفى من الجمارك للأسواق التركية بموجب آلية التصدير التي اقترحتها اللجنة سابقاً وصادق عليها مجلس الوزراء بالموافقة على (3) آلاف طن سنوياً، إضافة لاستكمال توزيع حصص التصدير المعفي من الجمارك للتمور الفلسطينية إلى الأسواق التركية لسنة 2022م. كما قامت اللجنة بمراجعة آلية تسويق التمور إلى تركيا، والتباحث مع هذه الشركات لإعادة توزيع الكوتا بما يخدم إستفادة فلسطين القصوى منها، وبذات

الوقت تتم المحافظة على كميات تلبي حاجة السوق المحلي من التمور، وتمت التوصية إلى مجلس الوزراء بالموافقة على إعادة إعلان التقدم للاستفادة من التصدير في ظل المعطيات الجديدة في تسويق التمور وتمت الموافقة.

9. اللجنة الخاصة لدراسة ترخيص المصانع غير المرخصة

قامت اللجنة بعقد (7) اجتماعات وضعت خلالها خطة عمل لحصر وتصنيف جميع المصانع القائمة وغير المرخصة، وتم فرز جميع القوائم حسب أسباب رفض الترخيص وتقسيمها إلى ثلاثة قوائم: قائمة لجميع المصانع التي لم تتقدم بطلب ترخيص لدى وزارة الإقتصاد الوطني وعددها (172)، قائمة لجميع المصانع التي تقدمت بطلب ترخيص وتم رفضها بسبب وقوعها في مناطق عالية القيمة الزراعية أو محميات طبيعية أو غيرها من الإستعمالات الواردة في المخطط الوطني المكاني وعددها (13)، قائمة لجميع المصانع التي تقدمت بطلب ترخيص وتم رفضها من جهات الاختصاص وعددها (663). وتم رفع مجموعة من التوصيات إلى مجلس الوزراء بهدف تصويب أوضاع هذه المصانع.

10. اللجنة القانونية لدراسة إجراءات التبني الصادرة عن المحكمة الكنسية اللاتينية بالقدس

عقدت اللجنة (6) اجتماعات، حيث لم يقتصر عمل اللجنة على التبني وفق قرارات المحكمة الكنسية اللاتينية فقط، وإنما حددت اللجنة بأن الأساس في عملها هو إنجاز مشروع نظام التبني وفق القرار بقانون رقم "10" لسنة 2019م بشأن القرائن المرتبطة بالتبني بين المسيحيين، واقتصار العمل في النظام فقط على الأطفال المسيحيين مجهولي النسب الغير مسجلين أصلاً على منظومة الأحوال المدنية في وزارة الداخلية، وتم رفع توصياتها ومشروع النظام على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

ثانياً: الدعم والمساندة القانونية لمجلس الوزراء

قامت الشؤون القانونية بما يلي:

- صياغة القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء ورسائل التكليفات بشكل أسبوعي حيث صدر عن مجلس الوزراء خلال العام 2022م (818) قراراً، وبلغ عدد رسائل التكليف (814) رسالة.
- مساندة مجلس الوزراء بالرأي القانوني بشأن البنود المدرجة على أجندة جلسة مجلس الوزراء وبلغ عدد المذكرات القانونية المعدة للعرض على جلسات مجلس الوزراء (1331) مذكرة، بالإضافة إلى (146) مذكرة قانونية مقدمة لمعالي الأمين العام.
- إعداد رأي قانوني في المواضيع المحالة من قبل جهات الاختصاص تمهيداً للعرض على مجلس الوزراء أو اتخاذ المقتضى المناسب حيث بلغت عدد رسائل الإحالة خلال العام 2022م، (1612) رسالة.
- تم معالجة (126) طلب متعلق بتنفيذ الأحكام القضائية النهائية القطعية، ومعالجة (283) من الدعاوي والقضايا المقامة على مؤسسات الدولة (حقوقية وإدارية).
- شارك موظفو الشؤون القانونية في العديد من اللجان الحكومية ولجان التحقيق المشكلة بموجب قرارات صادرة عن مجلس الوزراء، مثال: اللجنة الخاصة بدراسة مشروع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- قامت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتحديد الأولويات التشريعية بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية، وبناءً على ذلك تم إعداد خطة دورية للتشريعات، يتم تحديثها بشكل مستمر ، وتتضمن تحديد الأولويات التشريعية لكافة التشريعات التي ترد إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء بهدف عرض هذه المشاريع على جلسة مجلس الوزراء بناءً على جدول زمني وفق الخطة.

بلغ عدد القوانين التي تم تنسيبها لسيادة الرئيس (20) قانوناً، كما في القائمة التالية:

قوانين تم تنسيبها لسيادة الرئيس خلال العام 2022م	
1. مشروع قرار بقانون معدل لقانون التربية والتعليم رقم (8) لسنة 2017م "إنشاء المركز الوطني للامتحانات والقياس والتقويم "التربية والتعليم".	2. قرار بقانون بشأن المختبر الجنائي لعام 2022م.
3. مشروع قرار بقانون معدل لقانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم (8) لسنة 2005م وتعديلاته " التطوع".	4. مشروع قرار بقانون رقم () لسنة 2022م بشأن الخدمات البريدية.
5. مشروع قرار بقانون تنفيذ الحق في الميراث.	6. مشروع قرار بقانون بشأن الهيئة العامة للبترول.

7. مشروع قرار بقانون رقم () لسنة 2022م بشأن الخدمات الحكومية الإلكترونية.	8. مشروع قرار بقانون رقم () لسنة 2022م معدل لقانون المجلس الطبي رقم (1) لسنة 2006م.
9. قرار بقانون الموازنة للعام 2022م.	10. قرار بقانون معدل لقانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004م.
11. قرار بقانون معدل لقرار بقانون رقم (37) لسنة 2021م بشأن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	12. قرار بقانون ( ) لسنة 2022م بشأن تعديل قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م، وتعديلاته.
13. مشروع قرار بقانون رقم ( ) لسنة 2022م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	14. مشروع تعديل قانون العقوبات.
15. مشروع تعديل قانون الاستملاك.	16. مشروع قانون حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.
17. مشروع قانون محاكم الهيئات المحلية.	18. تعديل قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية المؤقت.
19. مشروع قرار بقانون رقم ( ) لسنة 2022م بشأن تنظيم مهنة الخبراء.	20. مشروع قرار بقانون رقم ( ) لسنة 2022م بشأن ضريبة القيمة المضافة.

بلغ عدد الأنظمة المصادق عليها من مجلس الوزراء (31) نظاماً، كما في القائمة التالية:

قائمة بالأنظمة التي تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء للعام 2022م	
1. نظام ترخيص محطات شحن المركبات الكهربائية.	2. نظام الخدمة العسكرية بالتطوع لضباط الصف والأفراد في قوى الأمن.
3. معدل نظام الغرفة الاقتصادية لدى محكمة بداية رام الله ومحكمة استئناف القدس.	4. مشروع نظام تعديل نظام الشكاوى.
5. نظام ضبط ومصادرة وإتلاف وبيع المركبات والدراجات الآلية غير القانونية (المهربات).	6. لائحة تحديد أقدمية القضاة.
7. نظام إدارة وإجراءات ورسوم سجل الشركات.	8. نظام المدد واالخبرات الإضافية اللازمة للمتقدم للحصول على الوظيفة القضائية.
9. لائحة معدلة لقرار مجلس الوزراء رقم(11) لسنة 2013 للأئحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م.	10. لائحة إجراءات الحماية ومنح الحقوق للطفل.
11. نظام التفتيش القضائي على أعضاء النيابة العامة.	12. نظام تحديد رسوم وشروط ترخيص مقاولي الإنشاءات.
13. نظام التقاوي والبذور ومواد الإكثار النباتية.	14. نظام ترخيص الفلل السياحية.

15. اللائحة التنفيذية للقرار بقانون رقم (18) لسنة 2015 لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.	16. نظام معدل لنظام التأمين الصحي الحكومي رقم (113) لسنة 2004م.
17. نظام معدل لنظام الشراء العام رقم(5) لسنة 2014م.	18. نظام الأرقام المميزة للوحات تمييز المركبات.
19. نظام رسوم مستخدمي نظام النقل الحكومي.	20. نظام مجلس إدارة الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق.
21. نظام جمع التبرعات.	22. نظام تنظيم الترتيبات القانونية والوقف.
23. نظام منح المكافآت والحوافز لموظفي الخدمة المدنية.	24. مشروع نظام تعديل نظام الشكاوى.
25. نظام المؤسسات التعليمية الخاصة والأجنبية.	26. نظام الشركات غير الربحية.
27. نظام وحدات القياس.	28. نظام الشراكة مع الهيئات المحلية.
29. مشروع نظام معدل لنظام الغرف التجارية رقم(2) لسنة 2013.	30. نظام التحول الوطني للنساء المعنفات.
31. اللائحة التنفيذية للوسطاء في عدالة الأحداث.	

بلغ عدد القوانين التي يجري العمل على إنجازها (16) قانوناً، كما في القائمة التالية:

قوانين يجري العمل على إنجازها	
1. مشروع قرار بقانون بشأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجزائية.	2. مشروع قرار بقانون رقم ( ) لسنة 2022م بشأن حماية الأسرة من العنف.
3. مشروع قرار بقانون رقم ( ) لسنة 2022م بشأن تجريم الشركات والكيانات العاملة في المستوطنات وفي استغلال ونهب موارد وثروات دولة فلسطين الطبيعية.	4. مشروع قرار بقانون رقم ( ) لسنة 2022م، بشأن قطاع التنمية الاجتماعية.
5. مشروع قرار بقانون رقم ( ) لسنة 2022م، معدل للقرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل.	6. مشروع قرار بقانون رقم ( ) لسنة 2022م، بشأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر.
7. مشروع قرار بقانون رقم ( ) لسنة 2022م بشأن الجمارك.	8. مشروع قرار بقانون رقم ( ) لسنة 2022م بشأن النقل والمرور.
9. مشروع قرار بقانون رقم ( ) لسنة 2022م بشأن تنظيم مهنة تدقيق الحسابات.	10. مشروع قرار بقانون رقم ( ) لسنة 2022م بشأن سلطة الأراضي والعقار الفلسطيني.
11. مشروع قرار بقانون رقم ( ) لسنة 2022م بشأن الاعتماد الفلسطيني.	12. مشروع قرار بقانون رقم ( ) لسنة 2022م بشأن السياحة.
13. مشروع قرار بقانون بشأن المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث.	14. مشروع قرار بقانون رقم ( ) لسنة 2022م معدل لقرار بقانون رقم(33) لسنة 2021 بشأن الصندوق الفلسطيني.

15. مشروع قرار بقانون رقم ( ) لسنة 2022م، بشأن ترخيص كتبة العرائض.	16. مشروع قانون الخدمة المدنية.

بلغ عدد الأنظمة التي يجري العمل على إنجازها (34) نظاماً، كما في القائمة التالية:

أنظمة يجري العمل على إنجازها	
1. مشروع نظام الضمان الصحي العسكري لمنتسبي قوى الأمن.	2. مشروع النظام المالي والإداري لمؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى.
3. مشروع النظام الداخلي للمجلس الفلسطيني للصادرات.	4. مشروع نظام معدل لنظام التأمين الصحي الحكومي رقم 113 لسنة 2004م "إعفاء المعنفين.
5. مشروع النظام الإداري والمالي للصندوق الفلسطيني للتشغيل	6. مشروع النظام المالي والمحاسبي لبنك الاستقلال للاستثمار والتنمية.
7. مشروع نظام معدل للنظام المالي لدعم صمود المقدسيين.	8. مشروع نظام المتاحف.
9. نظام مهنة التعليم في فلسطين.	10. نظام مكافحة التدخين.
11. مشروع النظام الداخلي للمجلس الفلسطيني للصادرات.	12. نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات.
13. مشروع معدل لنظام وحدات شؤون مجلس الوزراء.	14. مشروع نظام بشأن إدارة مخلفات الهدم والبناء.
15. مشروع اللائحة التنظيمية للتعليمات الفنية الإلزامية وإنفاذها	16. مشروع نظام تنظيم مهنة المساحة العقارية.
17. نظام الرافعات البرجية.	18. نظام المستحضرات البيطرية.
19. مشروع اللائحة التنفيذية للقرار بقانون رقم (4) لسنة 2016 بشأن حماية الأحداث.	20. مشروع نظام تأمين وظائف الجرحى.
21. مشروع اللائحة التنفيذية للوسطاء في عدالة الأحداث.	22. مشروع نظام مجلس هيئة قضاء قوى الأمن.
23. مشروع نظام جائزة فلسطين للإبداع والتميز السنوي.	24. مشروع نظام اللجان الحكومية والفرق الوطنية.
25. مشروع معدل لقرار مجلس الوزراء رقم (45) لسنة 2005م باللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998، وتعديلاته (تقييم الأداء).	26. نظام تأجير أملاك الدول.
27. نظام تفويض أملاك الدولة.	28. مشروع معدل للائحة التنفيذية رقم (14) لسنة 2012م لقانون المجلس الطبي الفلسطيني رقم (1) لسنة 2006م.
29. مشروع نظام المركز الوطني للامتحانات والقياس والتقويم التربوي.	30. نظام تحديد السلطات المشرفة على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والمنظمات غير الهادفة للربح لغايات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
31. النظام الإداري للمؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الإقتصادي.	32. مشروع نظام رسوم ربط الكهرباء.

33. مشروع نظام الضمان الصحي العسكري لمنتسبي قوى الأمن.	34. مشروع نظام اللجنة التوجيهية لمتابعة القضايا القانونية المرفوعة من قبل دولة فلسطين او عليها.

ثالثاً: التخطيط والاستراتيجيات ومواءمة ودعم العمليات

في مجال الاستراتيجيات والتقييم والمتابعة تم:

- إعداد خطط عمل النتائج (الخطة التنفيذية للحكومة) للعام 2022م، حيث عملت الإدارة العامة للمتابعة والتقييم على إعداد برنامج عمل وخطط تنفيذية لكافة المؤسسات الحكومية للعام 2022م استناداً إلى إطار النتائج الاستراتيجي، لتمثل هذه النتائج وخطط العمل الأركان الأساسية التي تعتمد الحكومة عليها في تقديم الخدمات العامة، وشملت الخطة التنفيذية للحكومة خطط تفصيلية لـ 26 قطاع وطني بالإضافة إلى خطط تنفيذية لبعض المؤسسات التي ليس لها استراتيجيات قطاعية.
- إعداد تقرير المتابعة السنوي 2021 لخطة التنمية الوطنية، ورصد ما تم إنجازه في مختلف القطاعات خلال العام الأول من عمر الخطة من 1 كانون ثاني 2021 إلى 31 كانون أول 2021. حيث تم قياس النتائج المحققة مقارنة مع النتائج المنشودة باستخدام أدوات القياس الواردة في إطار النتائج الاستراتيجي. كذلك تم التطرق في هذا التقرير إلى عدد من المجالات الحيوية والمحاور الأساسية ذات العلاقة والتأثير المباشر على النموذج التنموي الحالي المستند إلى التنمية بالعناقيد والإنفكاك عن الاحتلال، ومنها: الترابط بين السياسات العامة والاستراتيجيات القطاعية والموازنة، جودة البيانات وملائمة المؤشرات، جائحة كورونا، الإنفكاك عن الاحتلال،...الخ. وتم التركيز في هذا التقرير على رصد ومتابعة تقدم العمل، تحديد التحديات والمشاكل أثناء عملية التنفيذ، بالإضافة إلى الدروس المستفادة والتعلم الذي هو أحد أهداف هذا التقرير، وبالتالي اتخاذ خطوات للتحسين، وإحداث التغييرات اللازمة والبناء على نقاط القوة ومراعاة المتغيرات المحيطة، وعمل تعديلات تؤدي في النهاية إلى تغيير الواقع نحو الهدف المنشود.
- إعداد تقرير متابعة الخطة الوطنية (الربعين الأول والثاني) للعام 2022، وذلك استناداً إلى الخطة التنفيذية للحكومة، لقياس مدى تقدم سير العمل المحرز في تنفيذ خطط العمل التي تم إعدادها بالشراكة مع كافة القطاعات.
- إعداد تقرير المراجعة النصـفي لخطة التنمية الوطنية في منتصـف عمرها الزمني للفترة (كانون ثاني 2021–حزيران 2022)، وذلك بهدف الاسـتفادة من التقرير ونتائج عملية المتابعة والتقييم والاسـتناد إليها في عملية التحديث المرتبطة بدورة التخطيط الجديدة للأعوام (2024–2029)، حيث تضـمن التقرير بالإضـافة إلى

الإنجازات المحققة، المحاور الأساسية ذات العلاقة والتأثير المباشر على النموذج التنموي الحالي والنتائج والتوصيات.

- إعداد تقرير متابعة الخطة الوطنية للربع الثالث من العام 2022، من خلاله تم إلقاء الضوء على تقدم سير العمل وأبرز الإنجازات التي تم إحرازها خلال الربع الثالث من العام 2022 استناداً إلى خطة عمل النتائج (الخطة التنفيذية)، إضافة إلى أبرز التحديات التي واجهتها الدوائر الحكومية ذات الصلة أثناء التنفيذ، وتوصيات تهدف إلى تحسين الأداء في تنفيذ التدخلات وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة.
- مراجعة وتحديث منهجية التخطيط الاستراتيجي (2024-2029) المعدة من قبل مكتب رئيس الوزراء وإعداد وثيقة متكاملة تتضمن ملاحظات تطويرية على المنهج المقترح.
- إعداد تقرير تشخيصي عن واقع وحدات التخطيط في الدوائر الحكومية. بهدف تنظيم ومأسسة وتعزيز عملية التخطيط التنموي والمتابعة والتقييم في كافة الدوائر الحكومية، وتوفر قواسم مشتركة ما بين الوحدات الإدارية المسؤولة عن التخطيط في الهياكل التنظيمية لجميع الدوائر الحكومية في الدولة، بما يمكنها من إدارة عملية التخطيط ومتابعة تنفيذ الخطط الاستراتيجية وما ينبثق عنها من خطط تنفيذية بفعالية وكفاءة، ويسهم في تقديم الخدمات العامة بجودة أفضل ويعزز مبدأ الشفافية والمحاسبة.
- عقد وتنظيم ورشة عمل للفريق الوطني والفني للمتابعة والتقييم بتاريخ 22 حزيران 2022م، هدفت الورشة إلى مناقشة إعداد تقرير المتابعة النصفي للعام 2022م، وتزويد المشاركين بتغذية راجعة عن تقرير متابعة خطة التنمية الوطنية للعام 2021م، واطلاعهم على إجراءات أتمتة نظام المتابعة والتقييم الوطني، إضافة إلى عدة قضايا مرتبطة بعملية المتابعة والتقييم.
- في مجال أتمتة نظام المتابعة والتقييم الوطني تم إنجاز بعض الأنشطة المرتبطة بتصميم وتطوير نظام المتابعة والتقييم الإلكتروني، حيث تم الانتهاء من إعداد طلب إبداء الاهتمام وطرحه من خلال الإدارة العامة للوازم في وزارة المالية، والبدء بتأهيل 3 شركات، كذلك تم الانتهاء من تجهيز وثائق العطاء تمهيداً لطرحه. إضافة إلى ذلك تم عقد عدة إجتماعات مع وزارة المالية ومكتب رئيس الوزراء بهدف تحقيق تكامل الأدوار بين الجهات الحكومية المسؤولة عن التنفيذ (الدوائر الحكومية)، والجهات المسؤولة عن توفير التمويل لخطط التنمية (وزارة المالية، مكتب رئيس الوزراء/ وحدة تنسيق المساعدات)، الجهة المسؤولة عن المتابعة والتقييم (الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ المتابعة والتقييم)، وصولاً إلى ربط نظام المتابعة والتقييم الإلكتروني مع الأنظمة الإلكترونية ذات العلاقة لدى وزارة المالية ومكتب رئيس الوزراء.
- بدء العمل على إعداد تقرير المتابعة السنوي الثاني (2022) لخطة التنمية الوطنية.

كما شـــاركت الإدارة العامة للمتابعة والتقييم في عضـــوية العديد من اللجان الوطنية والتوجيهية والفنية وورش العمل المختلفة، منها: اللجنة الفلسطينية – الأوروبية المشتركة، اللجنة الوزارية لمتابعة الوضع المالي للدولة، الفريق الوطني للمؤشرات الاحصائية، لجنة تشجيع الاستثمار، لجنة تقييم عروض الشركات لتحويل النفايات إلى طاقة، لجنة محطة توليد كهرباء الخليل، لجنة محطة توليد كهرباء جنين، اللجنة الوطنية للتقييم البيئي، المجلس الأعلى للإبداع والتميز، لجنة تحديد الاحتياجات للأمانة العامة، لجنة ترشـيد النفقات للأمانة العامة، لجنة متابعة تنفيذ مخرجات مؤتمر الصـــمود والتحدي، لجان توظيف الفئة العليا، لجنة المكافآت لدراســـة الأعمال المميزة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، فريق إدارة الجودة في الأمانة العامة، لجنة دراسة ووضـع إطار عمل منظم لأسواق الكربون في فلسطين.

في مجال التخطط الداخلي للأمانة العامة:

- تم تحديث إطار عمل الأمانة العامة الإستراتيجي ومواءمته مع ثقافة وسياسة الجودة في الأمانة العامة.
- إعداد الخطة التشغيلية للأمانة العامة لمجلس الوزراء للعام 2023م، وإعداد تقرير الأداء النصفي والسنوي للأمانة العامة للعام 2022م، وذلك بالاستناد إلى الخطة التشغيلية المعدة، وبالتنسيق والتعاون مع كافة الإدارات والوحدات في الأمانة العامة.
- وبناءً على تكليف معالي الأمين العام لموظفي الإدارة للعمل ضمن فريق المتابعة والتقييم لإعداد تقرير أداء الحكومة للعام 2021م، تم تنفيذ كافة المهام الموكلة لموظفي الإدارة وفقاً لخطة معتمدة، حيث تم إعداد تقارير الأداء المتعلقة بالمؤسسات الحكومية غير الوزارية، وتزويد رئيس الفريق بها، بالإضافة إلى مجموعة من الأوراق التحليلية الضرورية لإعداد التقرير مثل: توضيح مساعي الإنفكاك التدريجي عن الاحتلال، وتحليل القوى العاملة للعام 2021م، مقارنة مع الأعوام السابقة، ورصد قيمة التحويلات الطبية للعام 2021م، ومقارنتها بالعام 2020م، وإعداد تقرير حول أهم الأعمال التى قامت بها وزارة الصحة في مواجهة كورونا، والنفقات المترتبة عليها خلال العام 2021م.

في مجال مواءمة ودعم العمليات المشتركة مع الدوائر الحكومية

تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء بشأن إعداد أدلة الإجراءات الموحدة لكافة الدوائر الحكومية وفق المواصفات العالمية، تم ما يلي:

– تنفيذ المرحلة الأولى من خطة المتابعة والتنسيق لإنجاز العملية بالتعاون والتنسيق مع الإدارة العامة لجودة الأداء الحكومي، والتي شملت تنفيذ ورشات العمل التثقيفية، وتقديم العروض التقديمية اللازمة، وتحضير قائمة التواصل مع ممثلي الدوائر الحكومية، وبناء نموذج دليل إجراءات حكومي موحد بالتعاون والتنسيق التام معهم، حيث تم اعتماد دليل إجراءات العملية والنموذج الموحد من مجلس الوزراء.

– تمهيداً للمرحلة الثانية من عملية إعداد أدلة الإجراءات الحكومية، وهي مرحلة المتابعة مع الدوائر الحكومية لإعداد الأدلة، وتقديم التقارير اللازمة حول سير العمل إلى مجلس الوزراء، وتقديم المساندة والدعم الفني للدوائر الحكومية، تم إعداد خطة لتنفيذ الزيارات الميدانية للدوائر الحكومية لاسنادها ومتابعة إعداد أدلة الإجراءات لديها وفق النموذج المعتمد، حيث ستبدأ الزيارات من تاريخ: 2023/01/08م وحتى 2023/02/20م، وذلك وفق خطة زيارات تم إعدادها بالتنسيق مع الدوائر الحكومية، إذ ستنفذ الزيارات بمعدل زيارة يومياً/ لدائرة حكومية معينة.

– تم إعداد عرض تقديمي لعرضه للفرق الداخلية للوزارات أثناء تنفيذ الزيارات الميدانية حول آلية إعداد أدلة الإجراءات، ويشمل: التعريف بدليل الإجراءات القياسية، وأهميته، وخصائصه، ومكوناته، وخرائط سير العمليات، وبرنامج رسم المخططات، وتوضيح الأمور الواجب مراعاتها في إعداد دليل إجراءات العمل القياسية، وسيقوم فريق عمل الأمانة العامة، بتدوين كافة ملاحظات فرق الدوائر الحكومية، بالتركيز على الملاحظات التي تشير إلى وجود تداخل في الصلاحيات بين أكثر من دائرة حكومية، أو تداخل صلاحيات بين الوحدات الإدارية داخل المؤسسة الواحدة، وإبلاغ معالي الأمين العام بها لاتخاذ ما يلزم بشأنها، بالإضافة إلى التواصل والمتابعة المستمرة مع الدوائر الحكومية حتى الانتهاء من إعداد أدلة الإجراءات وفق النموذج المعتمد.

– بالإضافة إلى تنمية قدرات فريق عمل دعم ومواءمة العمليات في مجال إعداد أدلة الإجراءات القياسية، ورسم مخططات العمليات من خلال برنامج VISIO، وآلية التراسل وإعداد التقارير ومحاضر الاجتماعات لورش العمل واللقاءات مع الدوائر الحكومية.

تكليفات أخرى قام بها فريق عمل التخطيط الداخلي والمواءمة الحكومية:

- إعداد مجموعة من المقترحات وخطط التنفيذ لبناء شراكات حكومية على مستوى الدوائر الحكومية أولاً، ومن ثم على مستوى الشراكة مع القطاع الخاص والأهلي، وعددها (3) وهي: ورقة بعنوان "توحيد إجراءات المتابعة والرقابة من جهات الاختصاص الحكومية على مؤسسات المجتمع الأهلي والنهوض به"، وورقة بعنوان: "حل

أزمة الجامعات الفلسطينية بالشراكة ما بين الحكومة والمجتمع الأهلي والخاص"، وورقة بعنوان: "منظومة الشراكة بين الحكومة والمجتمع الأهلي والخاص لتعزيز المسؤولية المجتمعية".

- إعداد المسودة الأولى لسياسة الشراكة والمواءمة بين المؤسسات الحكومية، وإعداد نماذج البيانات التفصيلية للجهات الشريكة (المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والأهلي والدولي) وقضايا التكامل والتشاركية مصنفة حسب القطاعات، تمهيداً لإعداد قاعدة بيانات تفصيلية حولها.
- كُلِّف أعضاء الفريق للعمل ضمن فرق داخلية مختلفة مثل: الفريق الداخلي لإعداد وثيقة الاصلاح، والفريق الداخلي لمراجعة أدلة الإجراءات للأمانة العامة، ورئاسة فريق التدقيق الداخلي المكلف بالتدقيق على (نظام الجودة، والإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية، والإدارة العامة لجودة الخدمات الحكومية) وفق متطلبات بنود المواصفة الدولية (ISO 9001: 2015).
- المشاركة الفاعلة في أعمال مجموعة من اللجان الحكومية، وأبرزها اللجنة الوزارية واللجنة الفنية لحوكمة المؤسسات الحكومية غير الوزارية، ولجنة الإشراف على تحسين البنية الاستثمارية في فلسطين، ولجنة الاهتمام بقضايا الشباب والرياضة، ولجنة استرداد جثامين الشهداء، واللجنة الخاصة لدراسة رواتب موظفي دولة فلسطين، واللجنة الخاصة لوضع دراسة آلية تخفيض تكاليف مدخلات الإنتاج لتنظيم مربي قطاع الأغنام والماعز، ولجنة الاستفادة من مياه وادي الباذان، ولجنة أسرلة التعليم، ولجنة النظر في قضية أراضي رافات والإشكالية مع بلدية رام الله.
- المشاركة في مجموعة من ورشات العمل مثل: ورشة عمل حول الحوكمة الحضرية تحت إشراف وزارة الحكم المحلي، وورشة عمل حول مسح السجلات الإدارية تحت إشراف الجهاز الإحصائي المركزي، وورشة عمل لمناقشة تقرير مؤسسة أمان حول حوكمة المؤسسات التابعة للرئاسة.

رابعاً: العلاقات العامة والإعلام

على صعيد الموقع الإلكتروني وصفحات التواصل الاجتماعي والنشاطات الأخرى:

تم تحديث الصفحات الإلكترونية للأمانة العامة باللغتين العربية والإنجليزية بما فيها البيانات والقرارات والأخبار المتنوعة، حيث تم نشر (250) خبراً صحفياً على مواقعنا، وتصوير وتوثيق أكثر من (100) اجتماعاً ثنائياً بالإضافة إلى اجتماعات اللجان، والأحداث الخارجية، وتوثيقها إلكترونياً، بالإضافة إلى تحديث وتغذية وسائل التواصل الاجتماعي، وتنفيذ البوستات المصممة بشكل احترافي ومختصر، وزيادة عدد المتابعين لموقع الأمانة العامة بشكل ملحوظ.

وحول الأنشطة المختلفة لوحدة العلاقات العامة والإعلام، تم:

- مراجعة التقارير المتنوعة وإعداد التصاميم لتقارير أداء الأمانة العامة، واللجان، وتنفيذ القرارات، وضمان جودتها ونشرها وتوزيعها.
- المساهمة في تصميم ورفع مستوى المحتوى الإعلامي لعدد من المواقع الالكترونية في الوزارات المختلفة.
- نشر وتسليط الضوء على مجموعة من قرارات مجلس الوزراء من خلال تصميم انفوجراف مثل: مشاريع الخدمات و تطوير البنى التحتية في محافظة طولكرم، وقرار القيام بإصلاحات عامة في محافظة نابلس جبل أبو صبيح، والمشروع الخاص بأعمال التسوية وبناء الأسوار لإنشاء مستودعات مياه الضفة الغربية.
- إعداد التهاني والتبريكات والرسائل الخاصة بالمناسبات الوطنية والدينية والاجتماعية، وإدراجها على الصفحات الإلكترونية الحكومية وفق الرزنامة الإعلامية المعدة مسبقاً لهذا الغرض.
- المساهمة في الحفاظ على النسيج الاجتماعي الداخلي الخاص بموظفي الأمانة العامة من خلال الإعلان والأخبار عن المناسبات الخاصة بالموظفين.
- مشاركة وحدة العلاقات العامة والاعلام في اختيار مجموعة من الطلبة لمنحة الدبلوم الرقمي لجامعة بيرزيت.
- استمرار انعقاد الاجتماع الدوري للجنة التواصل الحكومي والقيام بمسؤولية التنسيق والترتيب له.

وفي مجال التغطية الإعلامية للفعاليات المختلفة وأنشطة الأمين العام تم:

- تغطية إطلاق منظومة الخدمات الالكترونية الحكومية "حكومتي"، وترتيب لقاءات صحفية حول الموضوع مع محطات إذاعية مختلفة، وتغطية عقد سلسة من اللقاءات والجولات لكل من وزارة المواصلات، وزارة الاقتصاد، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة المالية، وسلطة الأراضي، لمتابعة واستكمال تنفيذ وتشغيل منظومة الخدمات الحكومية.
- التغطية الإعلامية للمؤتمرات ومنها: المشاركة في مؤتمر النيابة العامة الفلسطينية السنوي العاشر بعنوان "الوصول إلى العدالة وتقديم خدمات بكفاءة وفعالية"، ومؤتمر الإكسبو 2022م، ومؤتمر " فلسطين الرقمية".
- التغطية الإعلامية لورشات العمل، ومنها: ورشة العمل التي نُظمت بالشراكة ما بين الأمانة العامة لمجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد حول التوعية بالأنظمة المعززة للنزاهة والشفافية، وورشة عمل الفريق الوطني والفني للمتابعة والتقييم، وورشات عمل إعداد أدلة إجراءات في الدوائر الحكومية، وورشة عمل مذكرة التفاهم مع وزارة العمل (حوكمة سوق العمل).

- تغطية زيارة رئيس الجهاز المركزي للإحصاء للأمانة العامة لمجلس الوزراء التي بحثت سبل التعاون في مجال الإحصاء والسجلات الإدارية.

- تغطية حفل تسليم شهادات دورتي التخطيط الاستراتيجي والاستشارات القانونية لكادر الإدارة العامة للشؤون القانونية، وتغطية مشاركة الوكيل المساعد للشؤون القانونية ممثلاً عن الأمين العام في ورشة العمل الختامية لإعداد الجهات الوطنية المختصة بعمليات التقييم المتبادل لمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في فلسطين.

المحور الثاني: إدارة الجودة والارتقاء بالخدمات الحكومية

أولاً: نظام الجودة

- إعادة بناء إجراءات عمل الأمانة العامة لمجلس الوزراء وفق الهيكل التنظيمي الجديد، واعتمادها من لجنة الجودة والأمين العام وتحميلها على نظام إدارة الجودة الإلكتروني.
- العمل على استكمال متطلبات الحصول على شهادة ISO 9001:2015 من خلال:

1. تنفيذ التدقيق الداخلي والتحضير لتنفيذ التدقيق الخارجي.
2. عقد دورة تدريبية لـ(25) موظف من الأمانة العامة حول "متطلبات نظام إدارة الجودة العالمي" حسب مواصفة ISO9001:2015، من قبل مدرب خارجي، وإعداد تقرير تقييمي حولها.
3. إعداد الوثائق الخاصة بسياق المؤسسة وسياسة الجودة وأهداف الجودة.
4. استكمال وثائق نظام إدارة الجودة من الإدارات والدوائر وفقاً لبنود المواصفة.
5. بناء وتنفيذ استبيان لتقييم أداء الأمانة العامة لمجلس الوزراء من وجهة نظر المتعاملين معها (الوزراء والدوائر الحكومية ممثليين بوحدات شؤون مجلس الوزراء)، وإعداد تقرير بالنتائج وتقديمه للأمين العام. حيث تضمن الاستبيان الخاص بالوزراء (10) بنود تمحورت حول جلسة مجلس الوزراء ومخرجاتها، والدور الفني والقانوني الذي تقدمه الأمانة العامة لتسيير أعمال المجلس والحكومة، والتحديات التي تواجههم في العمل مع الأمانة العامة، وأي مقترحات يرونها مناسبة للنهوض بأداء الأمانة العامة، وتضمن الاستبيان الخاص بوحدات شؤون مجلس الوزراء (20) بنداً ضمن خمسة محاور، وهي: اجتماع مجلس الوزراء، والرأي القانوني والتشريعات، واللجان ومتابعة تنفيذ القرارات، وتقارير الأداء، والمتابعة والتنسيق، وسؤالين حول التحديات التي تواجههم في العمل مع الأمانة العامة ومقترحات للتحسين، حيث تبيّن من تحليل النتائج أن نسبة الرضا العام للوزراء عن أداء الأمانة العامة تجاوزت 88%، و وبلغت نسبة الرضا العام لممثلي وحدات شؤون مجلس الوزراء في الدوائر الحكومية 90%.

6. تنفيذ استبيان لقياس الرضا الوظيفي لموظفي الأمانة العامة، وإعداد تقرير بالنتائج، حيث بلغت نسبة الرضا (83%)، إذ تم قياس 4 محاور رئيسية هي: جوانب العمل الفردي، العمل ضمن الفريق، بيئة العمل، والعلاقة مع المسؤول المباشر.
7. إعداد تقرير جهوزية الأمانة العامة لتنفيذ التدقيق الداخلي والخارجيProgress Report .
8. عقد دورة تدريبية للتدقيق الداخلي، تمهيداً لتنفيذ التدقيق الداخلي من قبل فريق التدقيق في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
9. تدريب طاقم دائرة دعم وموائمة أنظمة العمليات حول إعداد أدلة إجراءات العمل، وتنفيذ ورشتي عمل للدوائر الحكومية بالتعاون مع الإدارة العامة للمواءمة الحكومية حول بناء دليل إجراءات موحد للدوائر الحكومية، وتم إعداد تقرير حولها، وتم من خلال الورشات تعريف المشاركين بنظام إدارة الجودة، وإعداد نموذج معياري لدليل إجراءات العمل للدوائر الحكومية، واعتماده من مجلس الوزراء.

ثانياً: في إطار تطوير وتقييم جودة الخدمات الحكومية

- البدء بإعداد قاعدة بيانات مركزية خاصة بالخدمات الحكومية.
- العمل على تحديث دليل الخدمات الإلكتروني بالتعاون مع الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات.
- إعداد بطاقة لوصف الخدمات الحكومية مع البطاقات التعريفية للدوائر الحكومية.
- تقييم (8) خدمات لـ(3) وزارات عبر استخدام آلية المتسوق الخفي، ضمن (6) زيارات ميدانية لمراكز الخدمات التابعة للوزارات التي تم تقييمها، وتم إعداد تقرير خاص بالنتائج وتقديمه للأمين العام.
- إجراء (3) زيارات ميدانية لمديريات وزارة الداخلية، ووزارة النقل والمواصلات في محافظة طولكرم، الخليل، أريحا، بيت لحم، للاطلاع على سير العمل فيها وفق منهجية عمل معتمدة لجمع البيانات التي تم تحليلها إحصائياً، وإعداد مقارنات بين المديريات، وتم إعداد تقرير بالنتائج.
- تنفيذ مسح رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية: حيث تم إنجاز المرحلة الأولى والثانية من قياس رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية بحجم عينة بلغت أكثر من 21 ألف مواطن، حيث تم تخطيط وتنفيذ المسح بقيادة مشتركة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والأمانة العامة لمجلس الوزراء، وتم إعداد استمارة من قبل الأمانة العامة، والتي تشكل الأداة الرئيسية لجمع المعلومات ضمن خمسة مجالات وهي: مكان تقديم الخدمة، الموظف مقدم الخدمة، تقديم وتوصيل الخدمات، الخدمات الإلكترونية، جودة مخرجات الخدمة.
- بناءً عن التكليف الصادر من قبل مجلس الوزراء للدوائر الحكومية بتزويد الأمانة العامة لمجلس الوزراء بقائمة الخدمات التي تقدمها للمواطنين ورسومها وإيرادات الرسوم، والرسوم المعدلة المقترحة، قامت الأمانة العامة

بإعداد تقرير كامل بناءً عن البيانات الواردة من قبل الدوائر الحكومية، ورفعه لمجلس الوزراء، حيث تضمّن التقرير تحليل للخدمات وإيراداتها ومقارنتها مع دول الجوار والرسوم الحالية والمقترحة والبيئة القانونية والتحديات المفروضة والتوصيات، وفيما بعد تم مساندة الدوائر الحكومية في إعداد مشاريع قوانين لتعديل التشريعات الناظمة للرسوم، حيث تمت المصادقة على (8) قوانين تم تنسيبها للرئيس، واعداد(5) أنظمة تم المصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء.

ثالثاً: في إطار تطوير جودة الخدمات الحكومية "منظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية "حكومتي" تم ما يلي:

- المتابعة الدورية لضبط جودة العمل في منظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية "حكومتي"، حيث تم إعداد (11) تقرير توكيد الجودة، آخرها تقرير استكمالي حول مستجدات العمل في إنجاز المنظومة.
- إعداد تقرير حول جهوزية منظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية قبل الاطلاق الرسمي لها، وإعداد تقرير حول جهوزية الحملة الإعلامية للإطلاق الرسمي للمنظومة.
- إعداد المسودة الرابعة لقانون منظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية بعد تضمين ملاحظات الدوائر الحكومية، وتم عرضها على مجلس الوزراء والتنسيب لفخامة الرئيس لإصداره حسب الأصول.
- المتابعة مع الدوائر الحكومية المحددة وفق تكليف الأمين العام (وزارة المالية، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الصحة، وزارة النقل والمواصلات، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة الخارجية والمغتربين، وزارة العمل، سلطة النقد، سلطة الاراضي) لتسجيل موظفيهم على المنظومة والتنسيق مع وزارة الداخلية لإتمام عملية التحقق للموظفين داخل مقار وزاراتهم، والتنسيق لتذليل المعيقات التي واجهت الوزارة أثناء إجراء عملية التحقق وخاصة مع سلطة النقد وسلطة الأراضي.
- إعداد ومتابعة (33) رسالة من الأمين العام خاصة بمتابعة عمل المنظومة لجهات الاختصاص، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة عبر مختلف وسائل الاتصال والتواصل.
- ترتيب وتوثيق لقاءات الأمين العام رئيس اللجنة الفنية لجولاته على الدوائر الحكومية التي أضافت خدماتها على المنظومة وهي (وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة النقل والمواصلات، سلطة الأراضي)، للتأكد من توفر واستكمال الجهوزية الفنية واللوجستية لتقديم الخدمات، ولتذليل المعيقات ذات العلاقة بالبنية التحتية أو التشغيل.
- الترتيب لعقد اجتماعات متعلقة بعمل منظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية للأمين العام مع كل من الشركة المنفذة، الشركة الفاحصة، المحاسب العام لوزارة المالية والطاقم المرافق له، بنك فلسطين، شركات الدفع

الإلكتروني (جوال بي، بال بي)، مدير المشروع لاستكمال جهوزية المنظومة، وتوثيق نتائج الاجتماعات ومتابعتها مع الجهات ذات العلاقة.

- العمل مع مدير عام تكنولوجيا المعلومات في الأمانة العامة لإعداد وثيقة الشروط المرجعية (TOR) للتعاقد مع شركة خارجية لتشغيل منظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية.
- المشاركة في (5) اجتماعات للجنة الفنية لمنظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية واللجنة الوزارية للدفع الإلكتروني ومتابعة نتائجها مع الجهات ذات العلاقة.
- التنسيق ومتابعة الترتيبات اللازمة لمشاركة منظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية "حكومتي" في فعالية فلسطين الرقمية (Digital Palestine event) التي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالشراكة مع مكتب رئيس الوزراء ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بتاريخ 24 آذار 2022 في فندق الميلينيوم- الماصيون، حيث تم عرض المنظومة أمام رئيس الوزراء والحضور الدولي والشركاء المحليين وشركات القطاع الخاص.

رابعاً: أجندة الإصلاح الحكومية

- مساعدة الأمين العام في إعداد أجندة الإصلاح الحكومية التي تم عرضها على مجلس الوزراء، وإعداد عرض تقديمي لأجندة الإصلاح باللغة الإنجليزية لعرضه خلال مؤتمر المانحين، حيث حضر الأمين العام اجتماع لجنة AHLC في بروكسل لتقديم خطة الاصلاح للدول المانحة.
- حضور اجتماع للأمين العام مع وفد من البنك الدولي بخصوص أجندة الإصلاح وتوثيق نتائج الاجتماع، وحضور اجتماع مع فريق من الأمانة العامة مع البنك الدولي بخصوص موضوع صافي الإقراض أحد بنود أجندة الإصلاح.
- إعداد (20) رسالة لإعداد الخطط التنفيذية لأجندة الإصلاح لكافة الجهات ذات العلاقة ومتابعة استلامها منهم.

خامساً: تكليفات مختلفة

- إعداد ورقة تحليلية حول وحدات شؤون مجلس الوزراء في الوزارات، تضمنت: دور الأمانة العامة مع وحدات شؤون مجلس الوزراء، وتشكيل الوحدات في الدوائر الحكومية وفق النظام مقابل البناء الإداري الفعلي لوحدات شؤون مجلس الوزراء في الوزارات، والأسباب التي يمكن أن تؤثر على أداء عمل وحدات شؤون مجلس الوزراء، والتوصيات لتفعيل عمل الوحدات، حيث تم عرض الورقة على مجلس الوزراء وتبني التوصيات.
- إعداد نظام وحدات شؤون مجلس الوزراء بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة في الأمانة العامة.

- إعداد ورقة حول سياسات الوظيفة العمومية.
- إعداد دراسة استكشافية حول ضريبة القيمة المضافة VAT في فلسطين تهدف إلى إبراز أهمية ودور القيمة المضافة في تحسين ايرادات الخزينة الفلسطينية العامة من خلال نتائج تحليل ضريبة القيمة الإضافية التقديرية الناتجة عن نشاط جزء من المنشآت الاقتصادية في محافظات الضفة الغربية، وتقديم تقرير تفصيلي بشأنها يتضمن مجموعة من التحديات والتوصيات، وعرض مقترح خارطة طريق كإطار عملي للتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة.
- تكليفات متفرقة (صياغة رسائل ومحاضر وحضور اجتماعات وتقديم مقترحات لتحسين العمل وغيره).

المحور الثالث: صون الحريات وتعزيز الشفافية وتعزيز دور المرأة

أولاً: مجال الشكاوى الحكومية

لصون الحريات وتعزيز فعالية التعامل مع الشكاوى المقدمة للجهات الحكومية قامت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بمتابعة الشكاوى المقدمة من المواطنين، وتسهيل عمل وحدات الشكاوى في كافة الدوائر الحكومية، وتطوير آلياتها وسياساتها، بالإضافة إلى التنسيق والإشراف والدعم الفني والتوجيه ورسم السياسات العامة لوحدات الشكاوى في الدوائر الحكومية، حيث قامت وحدة الشكاوى بما يلي:

- استقبلت الإدارة العامة للشكاوى 404 شكوى بواقع 289 شكوى تم إعادة إرسالها ومتابعتها مع الجهات والدوائر الحكومية حسب الاختصاص و115 شكوى تم متابعتها في الإدارة العامة للشكاوى.
- متابعة كافة الشكاوى العالقة بالنظام المحوسب مع كافة وحدات وأقسام الشكاوى في الدوائر الحكومية، وإغلاق عدد كبير منها، وتم تقديم الدعم الفني لوحدات الشكاوى في الدوائر الحكومية (الوزارات، المؤسسات الحكومية غير الوزارية، المحافظات، الأجهزة الأمنية).
- تدريب العاملين الجدد في وحدات وأقسام الشكاوى على النظام المركزي الحكومي المحوسب للشكاوى في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وتعزيز قدرات العاملين في الإدارة العامة للشكاوى ووحدات الشكاوى في الدوائر الحكومية بعقد سلسلة من التدريبات وورشات العمل والاجتماعات في عدة محافظات.
- إعداد التقرير السنوي للشكاوى، وتوضيح التقدم المحرز والإنجازات التي تحققت، والتحديات والمعوقات التي واجهت العمل، والتعريف بواقع شكاوى المواطنين ومتلقي الخدمات العامة وتصنيفاتها في الدوائر الحكومية. وتم تعميم النموذج الموحد لتقرير الشكاوى السنوي على وحدات وأقسام الشكاوى في كافة الدوائر الحكومية لاستيفاء البيانات المطلوبة ضمن إطار زمني محدد، وتمت مراجعة وتدقيق البيانات يدوياً وحوسبتها وتدقيقها إلكترونياً.

- شاركت الإدارة العامة للشكاوى في إعداد عدد من الأوراق والتقارير منها: تقرير منشور حول " أثر جائحة (كوفيد-19) على أهداف التنمية المستدامة" بالتعاون مع معهد ماس للدراسات والأبحاث، وتقرير منشور حول سير العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للعام 2020م.
- التنسيق والتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لتوطين مؤشرات التنمية المستدامة 2030م، وعقد سلسلة من الاجتماعات بحضور المؤسسات الحكومية ومنسقي الأهداف والمؤسسات الشريكة التي تتقاطع مع الهدف من المؤسسات الدولية للخروج بقائمة مؤشرات وطنية بديلة للمؤشرات الدولية التي لا يوجد عليها إحصائيات. كما تم مراجعة وتقييم مدى إدماج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات القطاعية والخطة الوطنية 2021 – 2023م، تحضيراً للخطة الوطنية 2024 – 2029م.
- شارك موظفو الإدارة العامة للشكاوى في أعمال العديد من اللجان الحكومية المهمة، ومنها: لجنة الفريق الوطني لقيادة وتنسيق الجهود الوطنية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030م، واللجنة الوزارية لتحديد السياسات والمعايير الناظمة لعمل اللجنة الفنية الخاصة بوضع تصور لإنشاء محطات معالجة المياه العادمة واستخدامها في القطاع الزراعي، واللجنة الفنية لوضع تصور لإنشاء محطات معالجة المياه العادمة واستخدامها في القطاع الزراعي، واللجنة الوطنية للمتابعة والإشراف على تطوير الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة، واللجنة الوزارية حول اعتداءات الاحتلال على الحرم الإبراهيمي الشريف، لجنة الفريق الخاص للتعامل مع ظاهرة المركبات غير القانونية والمركبات التي تعمل بأجر، واللجنة الوطنية للحد من حالات الانتحار، واللجنة الوزارية للحد من المظاهر السلبية بالمجتمع، واللجنة الوطنية للسكان، واللجنة الفنية لوضع أسس تشكيل المجلس الفلسطيني لسلامة الغذاء والدواء في فلسطين، واللجنة الخاصة بدراسة المقترحات المقدمة من نقابة المحامين بخصوص تعديل جدول رسوم المحاكم النظامية، واللجنة الوزارية لدراسة كيفية تحصيل رسوم "شركة الوطنية موبايل".

ثانياً: تعزيز التواصل مع المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين

لتعزيز التواصل مع المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين، قام أمين عام مجلس الوزراء بالتواصل مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والوزارات والمؤسسات الحكومية بفعالية من خلال اللقاءات الرسمية، والبيانات والمقابلات الصحفية، والمشاركة في اللجان الحكومية المشكلة، حيث تم نشر (250) خبراً صحفياً، وإجراء (8) لقاءات تلفزيونية ومقابلات إذاعية، وجميعها في قضايا تهم المواطنين، وعقد أمين عام مجلس الوزراء (123) اجتماعاً مع دولة رئيس الوزراء، و(185) لقاءً واجتماعاً مع مكتب الرئيس ومع مكتب دولة رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة، بالإضافة إلى (45) زيارة للمؤسسات الحكومية، و(8) لقاءات مع رؤساء مؤسسات دولية

مانحة (DFID و EU و DCAF)، و(5) لقاءات مع قناصل وسفراء، وشركات استشارية، بالإضافة إلى المشاركة في (10) مؤتمرات وورشات عمل، والمناسبات الوطنية المختلفة.

ومن أبرز أنشطة الأمين العام:

- إطلاق منظومة الخدمات الإلكترونية "حكومتي"، وعقد سلسة من اللقاءات والجولات لكل من وزارة المواصلات، وزارة الاقتصاد، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة المالية، وسلطة الأراضي، لمتابعة واستكمال تنفيذ وتشغيل منظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية "حكومتي".
- عقد عدة اجتماعات متعلقة بعمل المنظومة مع كل من الشركة المنفذة، الشركة الفاحصة، والمحاسب العام لوزارة المالية والطاقم المرافق له، بنك فلسطين، شركات الدفع الإلكتروني (جوال بي، بال بي)، ومتابعة نتائج الاجتماعات مع الجهات ذات العلاقة.
- عقد عدة اجتماعات مع شركة بيتا، والسفير الليتواني في إطار التعاون بين البلدين في مجال التكنولوجيا للقطاعين العام والخاص وتم توثيق نتائج الاجتماعات.
- حضور اجتماع لجنة الـ AHLC في بروكسل لتقديم خطة الإصلاح للدول المانحة والشركاء.
- المشاركة في ورشة عمل الفريق الوطني والفني للمتابعة والتقييم، وورشات عمل إعداد أدلة إجراءات في الدوائر الحكومية، وورشة عمل مذكرة التفاهم مع وزارة العمل (حوكمة سوق العمل).
- ورشة العمل التي نُظمت بالشراكة ما بين الأمانة العامة لمجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد حول التوعية بالأنظمة المعززة للنزاهة والشفافية.
- المشاركة في مؤتمر النيابة العامة الفلسطينية السنوي العاشر بعنوان "الوصول إلى العدالة وتقديم خدمات بكفاءة وفعالية"، والمشاركة في مؤتمر الإكسبو 2022م، ومؤتمر " فلسطين الرقمية".

قدمت الأمانة العامة لمجلس الوزراء العديد من العروض التقديمية حول أعمال اللجان المهمة وتقارير الأداء الحكومي والدراسات، وذلك لتعزيز التواصل والتكامل، وتناقل المعلومات بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الشريكة، حيث شارك أمين عام مجلس الوزراء بفعالية في أعمال اللجان الحكومية والفرق الوطنية، كعضو في (12) لجنة، وبلغ عدد اجتماعات اللجان التي شارك فيها (34) اجتماعاً خلال العام 2022م، نتج عنها توصيات مهمة في عدة مجالات تهم المواطنين، علماً بأن الأمين العام قد ترأس لجنتين هما اللجنة الإدارية الوزارية الدائمة، واللجنة الفنية لتنفيذ مشروع الخدمات الإلكترونية.

ومن جانب آخر، تابع الأمين العام كافة المراسلات الواردة والصادرة من وإلى الأمانة العامة لضمان سلاسة ودقة وصول المعلومة وتنفيذ الإجراءات المطلوبة بالسرعة الممكنة، حيث بلغ عدد الكتب الصادرة من الأمانة العامة (3,653) كتاباً.

ثالثاً: تعزيز دور المرأة

قامت الأمانة العامة لمجلس الوزراء من خلال وحدة النوع الاجتماعي بما يلي:

- المشاركة بإعداد استمارة إلكترونية لإعداد تقرير إلكتروني خاص بمجلس الوزراء يتعلق بتقرير إنجازات قرار مجلس الأمن رقم 1325 لعام 2022م (المرأة والسلام والأمن)، ومناقشة التعديلات النهائية لاستمارة المتابعة والتقييم في مركز الحاسوب الحكومي واعتمادها، لإعداد تقرير المتابعة والتقييم للخطة الوطنية/الجيل الثاني المطورة للقرار للأعوام 2022، 2023، 2024م، وتصنيفها حسب المؤشرات المتعلقة بمركز مسؤولية الأمانة العامة وهي: مؤشرات العنف ضد النساء، نسبة المشاريع الحكومية، ونسبة مشاركة النساء في وضع وتحديث خطط الطوارئ، ونسبة المؤسسات النسوية التي تحصل على تمويل إنساني.
- المشاركة كمركز مسؤولية في إعداد تقرير المتابعة لقرار مجلس الأمن رقم 1325 (المرأة والسلام والأمن)، للعام 2022م، وفقاً لما تم إنجازه من تشريعات وقوانين، ومواءمة مجموعة من القوانين مع الاتفاقيات الدولية، وقرارات مجلس الوزراء الخاصة بالنوع الاجتماعي، والمشاريع الحكومية، وقرارات الدعم الحكومي للمؤسسات النسوية، ودعم صمود النساء والأهالي في المناطق المهمشة والمهددة بالمصادرة.
- المشاركة في إعداد تقرير إنجازات الأمانة العامة كمركز مسؤولية في الخطة الوطنية لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وذلك تمهيداً لمناقشته أمام اللجنة الأممية في شهر تموز 2023م، وهو التقرير الثاني الذي يصدر عن دولة فلسطين حول الإنجازات والتحديات وفق خطة الاتفاقية بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية، حيث يركز على الإنجازات المتعلقة بالتشريعات والقوانين، ومواءمة القوانين مع الاتفاقيات الدولية، وقرارات مجلس الوزراء الخاصة بالنوع الاجتماعي، حيث ستناقش اللجنة الوطنية المشكلة بموجب مرسوم رئاسي التقرير أمام اللجنة الأممية.
- المشاركة في انجاز أداة قياس مخاطر التمييز بين الجنسين في الوزارات والمؤسسات الحكومية برعاية هيئة مكافحة الفساد ووزارة شؤون المرأة لتكون عبارة عن أداة للتبليغ عن حالات التمييز في القطاع الحكومي بين الجنسين لرصد حالات التمييز ووضع مؤشرات للقياس والعمل على ردم هذه الفجوة.
- المشاركة في وضع تصور لميثاق وحدات النوع الاجتماعي في القطاع العام، استناداً للمبادئ المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

- صياغة أوراق مفاهيم بالمواضيع التالية:

- ورقة مفاهيم عن وحدة النوع الاجتماعي "الانجازات والتحديات" الرؤية المستقبلية لوحدات النوع الاجتماعي وعلاقة الارتباط والتكامل بين الوحدات والأنشطة المختلفة بها من منظور النوع الاجتماعي والعلاقة بين مؤسسات القطاع العام وبيئته، بتضمين قضايا النوع الاجتماعي المدرجة فى الاستراتيجية الوطنية للتمكين والمساواة بين الجنسين في خطط واستراتيجيات الوحدات.
- ورقة مفاهيم "التدقيق التشاركي من منظور النوع الاجتماعي"، وورقة مفاهيم "التخطيط الاستراتيجي المستجيب للنوع الاجتماعي للوصول إلى مؤسسة مستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي في خططها وبرامجها.
- المشاركة في إعداد الاستراتيجية الوطنية للمشاركة السياسية للنساء للفترة 2023 – 2030م.
- المشاركة في ورشات عمل عدد (34) في مختلف القضايا التي تتعلق في النوع الاجتماعي والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والتشريعات والقوانين ذات الصلة، والتدريب على تضمين ونشر وتعميم قضايا النوع الاجتماعي ومفاهيمه في القطاع العام، والمشاركة في عضوية اللجان المتخصصة في النوع الاجتماعي، والمشاركة في اجتماعات لفرق فنية ووطنية وتنسيقية عدد (35) تختص في مختلف قضايا النوع الاجتماعي.
- إعداد دليل إجراءات عمل وحدة النوع الاجتماعي وفق معايير الجودة وسياسة الجودة في الأمانة العامة.

المحور الرابع: تعزيز البنية الإدارية والتكنولوجية

وللنهوض والارتقاء بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، تمت المصادقة على الهيكل التنظيمي الجديد للأمانة العامة حديثاً، وبما يتواءم مع المهام التي تقوم بها المؤسسة بإداراتها ووحداتها المختلفة. وقام أمين عام مجلس الوزراء بتفعيل أداء موظفي الأمانة العامة من خلال إعادة تقسيم مهام العمل، وتكليف عدد من الموظفين بملفات عمل وعضوية وسكرتاريا اللجان الحكومية المتنوعة، حيث قام على الأقل 90 موظف في الأمانة العامة بأعمال مهمة بشكل متواصل ومستمر طوال العام. كما تواصل الأمين العام بشكل دائم مع الموظفين، حيث عقد مئات اللقاءات الفردية والاجتماعات الداخلية مع موظفي الفئة العليا، وموظفي الإدارات والوحدات، قدم من خلالها التوجيهات والإرشادات اللازمة لتحسين الأداء، والعمل الجماعي، وإنجاز المهام، والنهوض بالأمانة العامة وتعزيز دورها المهم كحاضنة لأعمال الحكومة، وحلقة وصل بين أذرعها كافة بما ينعكس على أداء المؤسسات الحكومية.

وانسجاماً مع رؤية الأمين العام للنهوض بالأمانة العامة وبأداء إداراتها ووحداتها تم إنجاز ما يلي في المجالات التالية:

أولاً: الشؤون الإدارية والمالية

تعتبر الشؤون الإدارية والمالية مرآة المؤسسة والتي تعطي الصورة الإيجابية للزائرين، ومن هذا المنطلق تحرص الشؤون الإدارية والمالية على إظهار الصورة الإيجابية للمؤسسة من خلال تقديم أفضل الخدمات للموظفين وللزائرين حيث عملت الشؤون الإدارية والمالية بدوائرها المختلفة على القيام بمهامها على أكمل وجه كما يلي:

- شراء قطعة الأرض المجاورة للأمانة العامة بقيمة 10 مليون و598 ألف شيكل.
- امتلاك المبنى المستأجر من قبل الأمانة العامة بقيمة 5 مليون و75 ألف شيكل.
- الانتهاء من تجهيز قاعة الاجتماعات الجديدة في مبنى الشؤون القانونية وتأثيثها وتركيب كل ما يلزم للقاعة وبتكلفة تقديرية بلغت 200 ألف شيكل.
- القيام بالعديد من أعمال الصيانة المختلفة في مباني الأمانة العامة والتي تشمل (دهان، كهرباء، مياه).
- متابعة كل ما يتعلق بالموظفين من (إجراءات التعيين والنقل، التأمين الصحي، مراسلات الديوان، لجان مقابلات، سجلات الحضور والانصراف، الترقيات والاستحقاقات)، وتطبيق نظام البوابة الإلكترونية.
- تدقيق فواتير المشتريات وإدخالها على نظام بيسان وتجهيزها للدفع والتنسيق مع وزارة المالية بهذا الخصوص، ويجري الإعداد لموازنة العام 2023، ومراسلة وزارة المالية بكل ما يتعلق بالأمور المالية.
- قيام دائرة اللوازم والمشتريات بعمليات الشراء المختلفة وحسب النظام ومتابعتها مع الإدارة العامة للوازم، ومتابعة احتياجات الموظفين من قرطاسية ولوازم، والإشراف على عمل اللجان المختلفة، ومتابعة أعمال المستودع.
- بلغت نفقات الأمانة العامة لمجلس الوزراء خلال العام 2022 ما قيمته مليون و438 ألف شيكل.
- تقديم خدمة الضيافة لإجتماعات مجلس الوزراء الأسبوعية والطارئة.
- تقديم خدمة الضيافة لاجتماعات اللجان الحكومية خلال هذه الفترة وعددها (333) اجتماعاً حيث بلغ عدد الأشخاص المشاركين في هذه الاجتماعات (3,321) شخصاً.
- تقديم خدمة الضيافة لموظفي الأمانة العامة والزائرين بشكل منتظم.

وترشيداً للنفقات في الأمانة العامة تم ما يلي:

- تركيب محطات تنقية نهاية العام الماضي، وهذا بدوره أدى إلى تخفيض كمية المياه المستهلكة إلى حوالي النصف، حيث أصبحت كمية الاستهلاك شهرياً 60 عبوة عوضاً عن 124 عبوة، وبلغ التوفير المالي السنوي 7 آلاف و800 شيكل.

- البدء بتنفيذ مشروع تركيب خلايا شمسية في الأمانة العامة بالتعاون مع سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، حيث سيؤدي هذا المشروع إلى تخفيض فاتورة الكهرباء بنسبة 20% بقيمة مالية تقدر بـ72 ألف شيكل، مع العلم بأن التكلفة التقديرية للمشروع 130 ألف دولار.
- لترشيد مصاريف استخدام الأحبار في المؤسسة تم توزيع طابعات مركزية في مباني الأمانة العامة، وهذا بدوره سوف يعمل على تخفيض تكلفة الورق والأحبار بنسبة 34% سنوياً بقيمة مالية تقدر بـ 31 ألف و532 شيكل.
- قامت الأمانة العامة بشراء المبنى المستاجر بقيمة مليون و450 ألف دولار، والذي بدوره سوف يعمل على تخفيض النفقات التشغيلية السنوية للأمانة العامة بقيمة 20%، ووفر سنوي مقداره 309 ألف شيقل.

ثانياً: التدريب والتطوير

تم خلال العام 2022م تدريب 84 موظف بدرجات إدارية مختلفة من خلال برامج تدريبية متعددة وهي: برنامج تدريبي خاص برؤساء الأقسام ورؤساء الشُّعب في المدرسة الوطنية الفلسطينية للإدارة، وبرنامج التدريب المستمر الخاص بالفئة الأولى الدرجة A,B في المدرسة الوطنية، ودورة تدريبية حول تدقيق أنظمة المعلومات في معهد المالية العامة والضرائب، والمشاركة في برنامج بناء القدرات "تصميم السياسات وتنفيذها" ضمن أنشطة تدريبية مع مكتب رئيس الوزراء بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED)، ودورة تدريبية حول التثقيف القانوني والدستوري في المدرسة الوطنية بالتعاون مع المحكمة الدستورية، كما تم عقد دورة تدريبية حول "متطلبات نظام إدارة الجودة العالمي" حسب مواصفة ISO 9001:2015 شارك فيها (25) موظف، وتم تأهيل (10) موظفين كمدققين وفق بنود المواصفة من قبل مدرب خارجي، بالإضافة إلى تنفيذ دورة تدريبية لموظفي الأمانة العامة حول سياسة أمن المعلومات تمهيداً لتطبيقها. كما شارك مجموعة من الموظفين في حلقات نقاش ولقاءات وورشات عمل مع عدة مؤسسات حكومية وغير حكومية.

ثالثاً: الرقابة الإدارية والمالية

قام ديوان الرقابة الإدارية والمالية بالتدقيق على أعمال الأمانة العامة وخاصة الشؤون الإدارية والمالية وأنظمة المعلومات، بهدف تعزيز مبادئ الثقة والمصداقية والشفافية بالإجراءات المالية والإدارية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحسين أداء الأمانة العامة، وقد أكد التقرير على عدم وجود أخطاء جوهرية، وامتثال الأمانة العامة للقوانين والأنظمة، وتم اتخاذ خطوات تطويرية بشأن بعض الملاحظات الواردة في التقرير.

كما قامت وحدة الرقابة الداخلية بما يلي:

1. متابعة تنفيذ توصيات التقارير الصادرة عن الوحدة لعام 2021 بنسبة 70%، ومنها التقارير المتعلقة بالاستهلاك من المستودع، ومتابعة التكليفات الصادرة من قبل معالي الأمين العام للشؤون الإدارية والمالية.
2. إعداد تقارير دورية خاصة بالموارد البشرية واستهلاك المحروقات لسيارات الحركة.

3. إعداد دراسة شاملة خاصة بورشة تشطيب الطابق الأول لبناية الشؤون الحكومية بنسبة 80%، وهي بحاجة إلى استكمال، وذلك بإضافة بعض البيانات المتعلقة بالمعاملات المالية الخاصة ببعض الموردين الذين تم التعامل معهم خلال فترة الورشة.

4. المشاركة في اللجان الداخلية الخاصة بالأمانة العامة، وعمل جرد مفاجئ للسلف النثرية وعينات من المستودع مرتين خلال العام.

5. إعداد دليل الإجراءات الخاص بالوحدة، وإعداد بطاقات وصف دوائر وأقسام الوحدة بما ينسجم مع الهيكل التنظيمي الجديد للمؤسسة.

6. المشاركة في ورشات عمل لتطوير وحدات الرقابة الداخلية في كافة الدوائر الحكومية، وتنمية قدرات الكادر من خلال دورات تدريبية متخصصة.

رابعاً: تكنولوجيا المعلومات

تعزيزاً للبنية التكنولوجية في الأمانة العامة، قامت الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات بما يلي:

في **مجال التطبيقات والبرمجة**، تم:

- استكمال العمل على تطوير بوابة الدخول الموحد داخل المؤسسة وإطلاقها.
- تطبيق الهوية المؤسسية على الأنظمة التالية: شؤون مجلس الوزراء، اللجان، نظام الزوار.
- ترقية نظام شؤون مجلس الوزراء من حيث: تطبيق الهوية المؤسسية، وتطبيق القرارات المقترحة، وعمل تحديثات على النظام فيما يخص التذكيرات، وتطبيق سياسة الحماية الكابشا، وعمل التقارير الخاصة بالنظام.
- ترقية نظام اللجان من حيث: استحداث نسخة جديدة من النظام غنية بالخصائص والتحسينات الجديدة، وإتاحة النظام للخارج، وتطبيق الهوية المؤسسية، وعمل التقارير الخاصة باللجان، وتطبيق سياسة الحماية الكابشا.
- ترقية نظام الخدمات الحكومية، والهوية المؤسسية، وإطلاق النسخة المحدثة للنظام، وعكس الملاحظات والتحسينات فيما ورد من الدوائر التي تعمل على النظام.
- دمج وحدات شؤون مجلس الوزراء فى جميع الوزارات بشكل كامل في نظام المعلومات الجديد بحيث يتم إدارة حقوق الاستخدام من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
- المشاركة في إعداد TOR لنظام الخطط الاستراتيجية، وإعداد TOR لنظام الخطة التشريعية.
- تطوير نظام جديد لساعات الدوام، ومتابعة تطوير نظام الأرشيف والتراسل.
- تقديم الدعم الفني والتأكد من تطبيقات كافة التحسينات الخاصة بنظام MIS وإضافة تقارير جديدة.

- تحسين العمليات والانتاجية داخل التطبيقات والبرمجة من خلال ابتكار نظام لبناء التقارير بشكل ديناميكي، واستحداث أسلوب عمل جديد فيما يخص أتمتة العمليات داخل الدائرة بالاعتماد على منهجية ITL4 لتحسين جودة تطوير التطبيقات والبرمجة وتقليل الوقت والجهد والخطأ، وعمل دليل وسياسة لتحسين تجربة المستخدم في استخدام أنظمة المؤسسة، بالإضافة إلى تحسين صورة المؤسسة لدى المستخدمين حيث تم تطبيق الدليل على بوابة الشكاوى ونظام الدفع الالكتروني.

في **مجال الدعم الفني والشبكات وأمن المعلومات:**

- التخطيط والتجهيز وإدارة كافة موارد بيئة تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة ومتابعة كافة عمليات الدعم التقني المتعلقة بتلك الموارد.
- الصيانة الدورية لموارد تكنولوجيا المعلومات، والتحديث الدائم للبرامج والأنظمة.
- التأكد من تطبيق السياسات المتعلقة باستخدام موارد تكنولوجيا المعلومات المقرة من قبل معالي الأمين العام.
- اختيار وتركيب أنظمة التشغيل وتنصيب البرامج على الخادمات الرئيسية وأنظمة النسخ الاحتياطية.
- تقديم الدعم الفني اللازم لأجهزة الحاسوب والطابعات والأجهزة المكتبية الأخرى.
- الدعم الفني واللوجستي لاجتماعات السادة رئيس وأعضاء مجلس الوزراء، والاجتماعات الخارجية، واجتماعات اللجان الحكومية في مقر الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
- المشاركة في اللجان الحكومية المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات وبالأخص لجنة الدفع الالكتروني والفريق الوطني لأمن المعلومات.
- المشاركة في الدراسات الفنية للمشاريع المستقبلية لاحتياجات الأمانة العامة من أجهزة وبرامج وشبكات.
- العمل على نظام إدارة أمن المعلومات ISMS، وتنفيذ تدريب لموظفي الأمانة العامة حول سياسة أمن المعلومات.
- إعداد دليل شامل لسياسات وإجراءات تكنولوجيا المعلومات، وإعداد دليل سياسات المستخدم بالنسخة العربية، وإجراء تقييم مخاطر ووضع خطة لمعالجتها.

وفي مجال البريد الإلكتروني:

قامت دائرة الأرشيف بإدارة الوثائق وحفظها بشكل فعال، حيث بلغ عدد الكتب الصادرة من الأمانة العامة (3653) كتاباً، وعدد الكتب الواردة إلى الأمانة العامة (6462) كتاباً شملت عدة مجالات، وهي: بنود جلسة مجلس الوزراء، التخطيط، التدريب، التقارير دورية، تقارير مهمة سفر، تقاعد الموظفين، جلسات مجلس الوزراء، خطط الوزارات، دعاوى قضائية، رسائل جلسات مجلس الوزراء، شؤون إدارية، شكاوى وتظلمات، لجان متنوعة، متابعات، محاضر

اجتماعات، مذكرات، مراسيم رئاسية، مساعدات، مشاريع قوانين وأنظمة، تنسيب ممثلو الوزارات والهيئات، وقد بلغ عدد الكتب الصادرة إلى دولة رئيس الوزراء (252) كتاباً، والواردة منه (873)، وعدد الكتب الواردة مرتبطة بصادر (3071)، وعدد الكتب الصادرة مرتبطة بوارد (3114). وعدد الكتب الصادرة داخلياً (1432) كتاباً.

دولة فلسطين
مجلس الوزراء
الأمانة العامة

شباط - 2023م